رصيد تنموي

مقاربات محليّة من سورية

العدد الأول: كانون الثاني - نيسان 2021

المحتوى

تقديم	2
كيف؟	4
تفاعلات المشهد التنموي: العوامل - الأطراف	7
المجتمعات المحلية	10
العمل الحكومي	26
القطاع الخاص وسوق العمل	36
الإعلام السوري الخاص	44
لماذا؟	49
ماذا بعد؟	52

مبادرة المساحة المشتركة
لتبادل المعرفة وبناء التوافق

رصيد تنموي:
مقاربات محلية من سورية

بدعم من مبادرة المساحة المشتركة 2021

البريد الالكتروني
info@developmentassets.org

الموقع الإلكتروني
www.developmentassets.org

تقديم

يجسد «رصيد تنموي» كمنتج، محاولة للتأثير في محيط عملية التنمية المحلية في سورية اليوم، ونقل المبادرات المحلية إلى مستوى جديد من التعاون بين الأطراف الفاعلة، ضمن إطار يستطلع الموارد المتاحة محلياً ووطنياً وأبعد من ذلك برؤية 360 درجة، متجاوزاً الحرب وجغرافياتها.

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته، مستندة إلى سلاسل قيمة جديدة لعملية التنمية كمّاً ونوعاً، فيبدأ الرأسمال المجتمعي بالظهور محلياً ويترابط مع الوقت وطنياً، ويتخطى ذلك متضمناً الرأسمال المجتمعي السوري اللاجئ والمهاجر والمغترب أيضاً، كما وتزداد فرص استثماره في عملية متكاملة بين إعادة التنمية وإعادة الإعمار.

وكذلك فإن تحسين المعرفة الذاتية لكل مواطن ومواطنة من كافة الشرائح العمرية، يشكّل مدخلاً أساسياً لرفع متوسط الوعي المجتمعي في القدرة على الاستثمار والتفاعل والتقييم المبني على دلائل وحوارات مستمرة، حيث تتولد زوايا رؤية جديدة لنفس المشهد اليومي، فيتغير المعنى وتتضافر جهود الأطراف الفاعلة، لتحسين الحياة واستعادة القدرة على الأمل المبني على العمل.

«رصيد تنموي» لا يقدّم نتائجاً أو أحكاماً أو دلائل وتحليلات في محاولاته المستمرة. هو فقط يعيد ترتيب المشهد وموارده وديناميات بطريقة بنّاءة، ويحسّن القدرة على صناعة الفرص من خلال فهم التفاعلات المحلية بين الأطراف، وتقديمها بشكل مقارنات بغرض تضييق الفجوات بين مجتمعاتنا المحلية خدماتياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً ومكانياً.

«رصيد تنموي» هو دعوة لتكراره منهجياً على مستوى كل حيّ وقرية وبلدية ومدينة ووطن.

فريق عمل «رصيد تنموي»

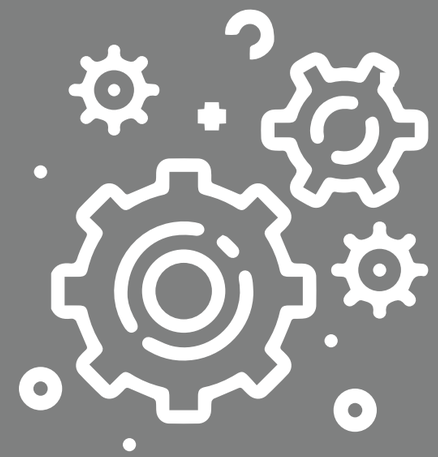

كيف؟

بالنسبة للبيانات المقدمة في هذا العدد، تم الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر أوليّة، وذلك من خلال:

- استبيان لعينة من 763 ناشطاً وناشطة متوزعين في سورية.
- الجريدة الرسمية السورية، الجزء الأول والثاني.
- مصادر إعلامية حكومية سورية.
- وسائل إعلامية سوريّة خاصة متنوعة.

تم توجيه استمارة إلكترونية إلى 763 ناشطاً وناشطة في عموم المناطق في محاولة لتغطية الجغرافية السورية بين أواخر شهر آذار ومنتصف نيسان 2021. توزّع المجيبون في أكثر من 60 منطقة مختلفة، وتم تثقيل العينة بالنسبة للمناطق الجغرافية ضمن المحافظات السورية بحسب التوزع السكاني فيها، وذلك اعتماداً على تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

توزع المجيبون بين 56% من الذكور 44% من الإناث، وتدرّجت أعمارهم بين 16 و74 سنة. وشكّل من يزيد عمرهم عن 40 سنة 22% من المجيبين. وقد أتم حوالي 77% المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا، فيما كان حوالي 15% قد أتموا فقط المرحلة الثانوية وحوالي 8% لم يتموا المرحلة الثانوية. وأما عن حالتهم الاجتماعية، فقد كان 49% من المجيبين عازبين و47% متزوجين، مع نسبة قليلة من المطلقين والأرامل.

وفي توزّع العينة على قطاعات العمل، فقد أشار 22% من المجيبين إلى عملهم في مجال التعليم، و15% في مجال المساعدة الاجتماعية، فيما كانت أبرز القطاعات الأخرى هي التجارة والرعاية الصحية والمعلومات والكمبيوتر والخدمات المهنية والعلمية والفنون والترفيه والصناعة والزراعة. وعن طبيعة العمل الذي يؤدّيه الناشطون المجيبون، فقد شكل الموظفون في القطاع الأهلي (غير الربحي وغير الحكومي) 20% من المجيبين، بالإضافة إلى 23% في القطاع العام و11% في القطاع الخاص و14% أصحاب أعمال خاصة و12% مستقلون و18% لا يعملون.

أجاب 82% من الناشطين أنهم يقيمون في محافظتهم الحالية منذ أكثر من عشر سنوات، و7% منهم يقيمون منذ ما بين خمس سنوات وعشر سنوات، و9% منذ ما بين سنة وخمس سنوات، فيما شكل المنتقلون لمحافظة جديدة منذ أقل من سنة 2% فقط.

أجابت هذه العينة على أسئلة تتعلق بواقع الخدمات والمشاركة والتفاعل المجتمعي ومستقبل وآفاق التنمية. معظم الأسئلة المطروحة تضمنت سلماً للخيارات تم تحويله إلى قيم عددية من 1 إلى 5 لحساب القيم المتوسطة والتشتت. بالإضافة إلى استبيان الناشطين المحليين، جمعت بيانات حول الجمعيات وإطارات عملها التي أعلن عن ترخيصها منذ بداية شهر كانون الثاني وحتى نهاية نيسان وذلك من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة أسبوعياً. كذلك جمعت من الجريدة الرسمية بيانات الشركات الجديدة المسجلة في نفس الفترة، واستخلصت إحصاءات حول نوعها وقطاعات عملها والمناطق التي سجلت فيها. وجُمعت بيانات حول قرارات وتصريحات وتطبيقات الحكومة السورية المتعلقة بالتنمية والخدمات من الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء وصحيفة تشرين اليوميّة الرسميّة والجريدة الرسمية أيضاً، وصنفت هذه المواد بحسب القطاع والمحافظات والمستوى الحكومي.

فيما يتعلق بالإعلام الخاص، جمعت عينة من الأخبار والمواد الإعلامية المتعلقة بالتنمية من 19 وسيلة إعلامية سورية خاصة خلال الثلث الأول من عام 2021. حجم العينة التي جمعت في هذه الفترة هو 1198 مادة إعلامية. استخرجت هذه المواد من مواقع الوسائل الإعلامية بطرق مؤتمتة باستخدام التبويبات والكلمات المفتاحية. وصنفت هذه المواد بحسب القطاعات والمناطق من خلال خوارزمية تم بنائها من قبل فريق العمل.

روعي في هذا التقرير نقل البيانات من خلال إحصاءات أولية، دون الخوض في تحليلات معمقة. تجدر الإشارة إلى وجود جانب غير رسمي كبير للعمل الأهلي والأنشطة التجارية يحد من إمكانية رؤية الصورة الكبيرة بشكل متكامل.

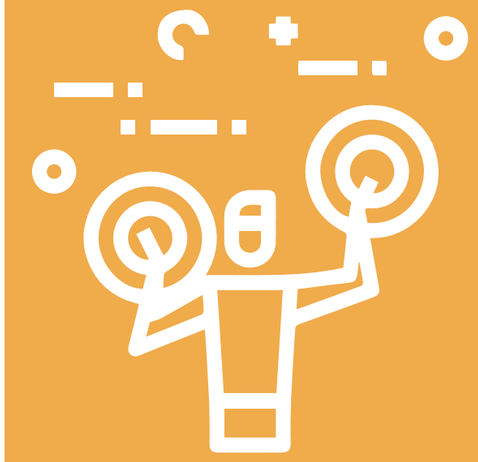

تفاعلات المشهد التنموي:

العوامل/ الأطراف

انخفض رضا الناشطين المجيبين عن استبيان رصيد تنموي عن الخدمات بشكل طفيف على مستوى سورية في هذا الثلث. إلا أن محافظات القنيطرة ودرعا ودير الزور والرقة شهدت انحداراً كبيراً في الرضا عن الخدمات. ولا يزال الرضا عن الكهرباء والمحروقات الأكثر انخفاضاً بين الخدمات، فيما انخفض الرضا عن الأمن والسلامة بين الثلث الثالث من عام 2020 والثلث الأول من 2021 بشكل بارز. وازداد الرضا عن الخدمات الصحية بعض الشيء، إلا أنه لا يزال عند مستوى دون المتوسط. في هذه الأثناء، ازداد اهتمام الإعلام الحكومي بشكل كبير في تغطية الشؤون الصحية والأمور المتعلقة بالأمن والسلامة. لكن قطاعي الكهرباء والمحروقات حتى الآن لا يحظيان بأي اهتمام من قبل الإعلام الخاص والحكومي بالرغم من حالة عدم الرضا التي عبّر عنها الناشطون. وشهد هذا الثلث مزيداً من الانخفاض في قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة، مع المزيد من الارتفاع في نسبة الناشطين الذين عبروا عن رغبتهم بالسفر والاستقرار في الخارج خلال العامين القادمين.

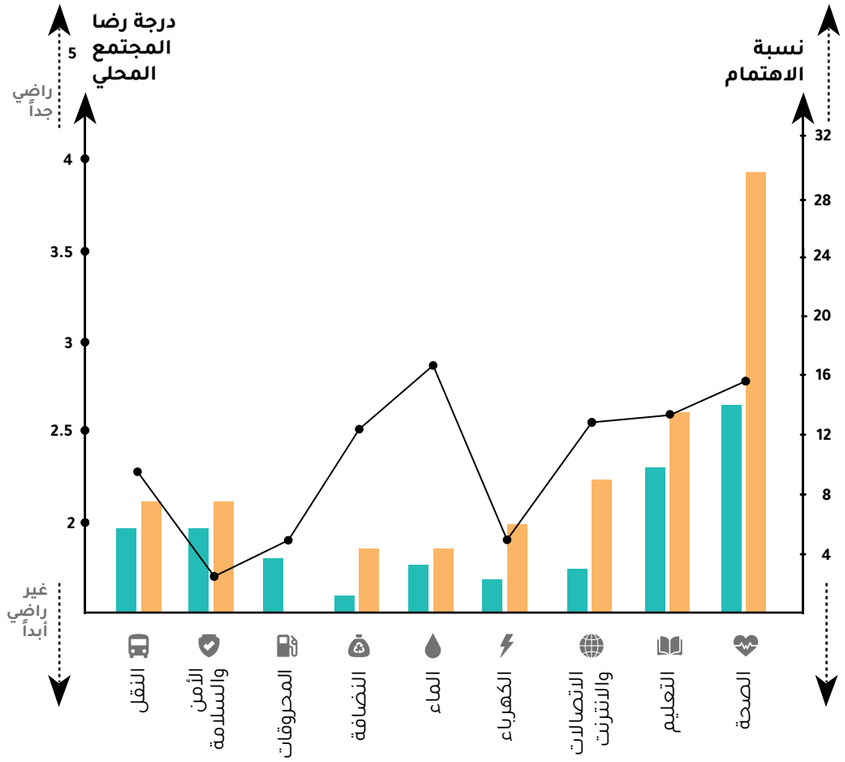

شـكـل 1: درجـة رضـا المجتمـع المـحلـي مقارنـة باهتمـام الإعـلام الحكومـي والخـاص فـي الثلث الأول مـن عـام 2021

- اهتمام حكومي
- اهتمام اعلامي
- درجة الرضا

وانخفـض عـدد الشـركات الجديـدة المسـجلة فـي الثلـث الأخيـر. فـي حيـن أن قطـاع تجـارة الجملـة والاسـتيراد والتصديـر لا يـزال الأكثـر اسـتقطاباً للمسـتثمرين الجـدد، زاد حجـم الاسـتثمار بقطاعـي التمويـل والتأميـن والإقامـة والخدمـات الغذائيـة فـي الثلـث الأخيـر. وبالرغـم مـن الاهتمـام الإعلامـي المرتفـع نسـبياً فـي قطاعـي الصحـة والمـال والبنـوك، لا تـزال الاسـتثمارات فـي هذيـن القطاعيـن منخفضـة. وزادت فـي هـذا الثلـث مسـاهمات الشـركاء الأجانـب فـي تأسـيس شـركات جديـدة، خاصـة فـي قطاعـات المعلومـات والكمبيوتـر والخدمـات المهنيـة والعلميـة والتقنيـة.

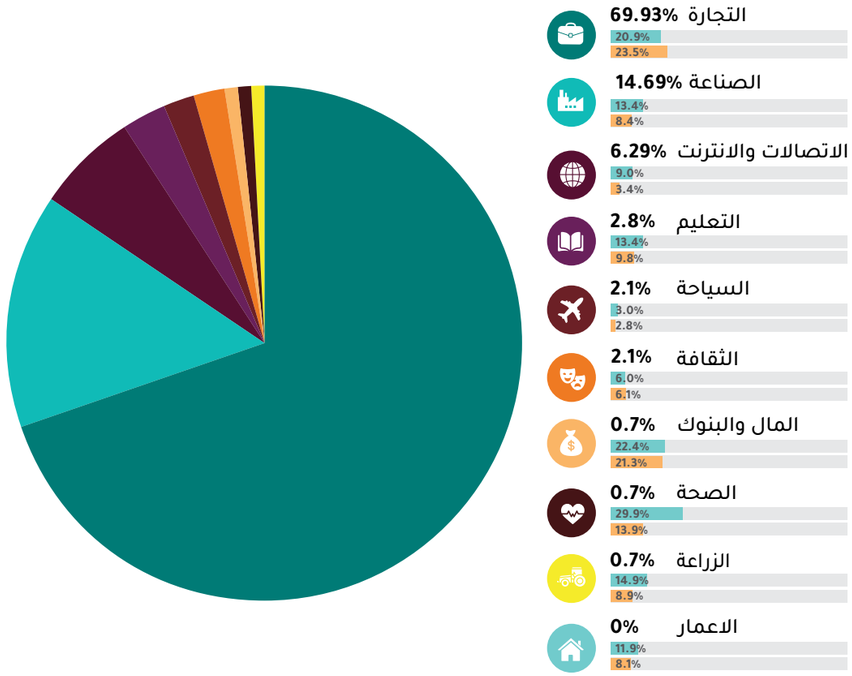

شـكـل 2: قـطاعـات الشـركـات الـخـاصـة الجديـدة مقارنـة باهتمـام الإعـلام الحـكـومـي والخاص في الثلث الأول مـن عـام 2021

- اهتمام حكومي
- اهتمام اعلامي

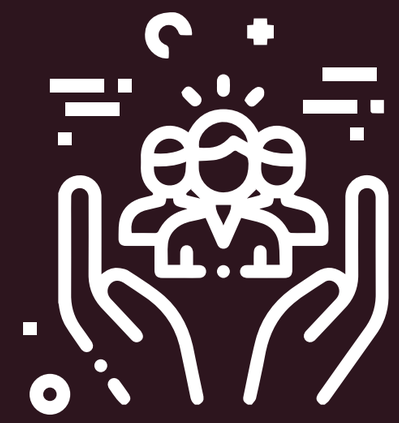

المجتمعات المحلية

تتطلّب عملية التنمية تحضيراً محليّاً لا يكتمل إلا بتلاقي جهود المجتمعات المحليّة وتنسيقها في إطار مشترك ومنتج، ولاشكّ أن لجهود السكان المحليين في مجتمع كالمجتمع السوري أدوار كبيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة، وتعظيم آثار هذه الأدوار مرتبط بطبيعة التفاعلات والعلاقات القائمة بين مجموعات السكان نفسها، وبينها وبين المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، كذلك الأمر بين المؤسسات المتنوعة فيما بينها. كما أن نظرة هذه المجموعات لأدوارها والتعبير عن بُناها التنظيمية مسألة أساسيّة في عمليات التنمية القائمة أو المتوقعة، وعليه فإن تحسين قدرة المجتمعات المحلية على رصد مواردها وتطويرها هو حجر الزاوية لبناء رأسمالها المجتمعي واستثماره بشكل متزايد.

واقع الخدمات

بصفة عامة، شهدت محافظات القنيطرة ودرعا ودير الزور والرقة تدهوراً في وضع الخدمات في الثلث الأخير، فيما سجلّت محافظتا حماة وإدلب بعض التحسن في الخدمات على العموم. ولا يزال الرضا عن الكهرباء والمحروقات الأكثر انخفاضاً بين الخدمات، فيما انخفض الرضا عن الأمن والسلامة بين الثلث الثالث من عام 2020 والثلث الأول من 2021 بشكل بارز. وشهدت قطاعات الاتصالات والانترنت والنظافة انخفاضاً طفيفاً في مستوى الرضا، فيما ازداد الرضا عن الخدمات الصحية بعض الشيء، إلا أنه لا يزال عند مستوى دون المتوسط.

في الثلث الأول من عام 2021، انخفض رضا الناشطين المجيبين عن **الأمن والسلامة** في مناطقهم، من 2.9 على مقياس متدرج[1] في الثلث الماضي إلى 2.7 في هذا الثلث. سُجّلت أكبر انخفاضات في الرضا عن الأمن في محافظات القنيطرة من 4.0 إلى 2.4، والرقة من 2.7 إلى 2.0، وطرطوس من 3.4 إلى 2.9، وحمص 3.4 إلى 2.9، ودرعا 1.7 إلى 1.3 حيث اقترب المستوى من «غير راضي أبداً». واشتكى ناشطون من مدينة الرقة من انتشار الاعتقال والسرقة وجرائم القتل. بالمقابل، زاد الرضا عن الأمن في محافظتي إدلب وحماة في هذا الثلث.

الرضا عن **الكهرباء** بقي على حاله، عند مستوى 1.9. على مستوى المحافظات، سجلّت أدنى مستويات رضا عن الكهرباء في هذا الثلث في محافظات درعا ودير الزور عند 1.2. وانخفض الرضا عن الكهرباء في محافظة الرقة بشكل ملفت من 2.7 إلى 1.9، وفي القنيطرة من 3.3 إلى 2.2، فيما ارتفع في دمشق من 1.8 إلى 2.2. وعبّر ناشطون من معظم المحافظات عن استيائهم من رداءة خدمة الكهرباء. وقد تقلصت التباينات في مستوى الرضا عن الكهرباء بين المحافظات قليلاً في هذا الثلث مقارنة بالثلث السابق. ويبدو أن مستوى الرضا عن **المحروقات**

[1] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

مترابط مع مستوى الرضا عن الكهرباء على مستوى المحافظات، فقد بلغ معامل الترابط بين الرضا عن الخدمتين على مستوى المحافظات 0.82. واستمر مستوى الرضا عن المحروقات بالانخفاض في هذا الثلث، حيث وصل إلى مستوى 1.9، مقارنة بمستوى 2.0 في الثلث الماضي.

واشتكى العديد من الناشطين من غلاء المحروقات وصعوبة الحصول عليها وتأثير ذلك على التدفئة والنقل بما في النقل العام. وبقي الرضا عن **النقل** عند مستوى 2.3 في هذا الثلث. أدنى مستويات رضا عن النقل سجّلت في محافظتي القنيطرة واللاذقية. وأشار ناشطون في المناطق الريفية والحضرية الصغيرة في ريف دمشق وريف حمص وريف إدلب واللاذقية وطرطوس إلى نقص وسائل التنقل العامة في مناطقهم.

وانخفض الرضا عن **الاتصالات** من 2.7 إلى 2.6، وعن **الانترنت** من 2.6 إلى 2.5. وسجّلت أعلى مستويات رضا عن الاتصالات والانترنت في محافظة الحسكة، بينما كانت عند أدنى مستوى في دير الزور. واشتكى ناشطون في اللاذقية وطرطوس وفي القصير ومناطق متعددة من ريف حمص من نقص خدمات الاتصالات والانترنت.

وبقي مستوى الرضا عن الماء عند 2.8. على مستوى المحافظات، انخفض الرضا في القنيطرة بشكل كبير من 3.7 إلى 2.5، وفي الرقة من 3.5 إلى 2.9، ودرعا من 2.2 إلى 1.4، ودير الزور من 2.6 إلى 2.0. بالمقابل، ارتفع الرضا عن الماء في ريف دمشق من 2.5 إلى 3.2. وأما الرضا عن النظافة، فقد انخفض بشكل طفيف على مستوى سورية من 2.6 إلى 2.5. ولم يتجاوز الرضا عن **النظافة** مستوى 3.0 في أي من المحافظات. واشتكى ناشطون في عفرين وحماة واللاذقية من نقص خدمات النظافة في مناطقهم.

ارتفع الرضا عن **الصحة** من 2.7 في الثلث الماضي إلى 2.8 في هذا الثلث. أكبر ارتفاع على مستوى المحافظات سجّل في حماة من 2.6 إلى 3.2، وفي اللاذقية من 2.5 إلى 3.0. بالمقابل، انخفض الرضا عن الصحة في محافظات الرقة والقنيطرة ودرعا ودير الزور وريف دمشق وطرطوس. وأشار ناشطون في ريف حلب وريف إدلب وريف اللاذقية وفي مناطق متعددة من محافظتي الرقة والحسكة من نقص الخدمات الصحية المقدمة. الرضا عن **التعليم** بقي عند مستوى 2.6. وانخفض الرضا عن التعليم في محافظات درعا وحلب والرقة ودير الزور واللاذقية وإدلب، فيما ازداد الرضا في حماة والقنيطرة وطرطوس. وعبّر مجيبون من محافظة الحسكة عن قلقهم من مسألة الاعتراف بالشهادات، فيما اشتكى ناشطون من محافظات الرقة وحمص من سوء جودة الخدمات التعليمية.

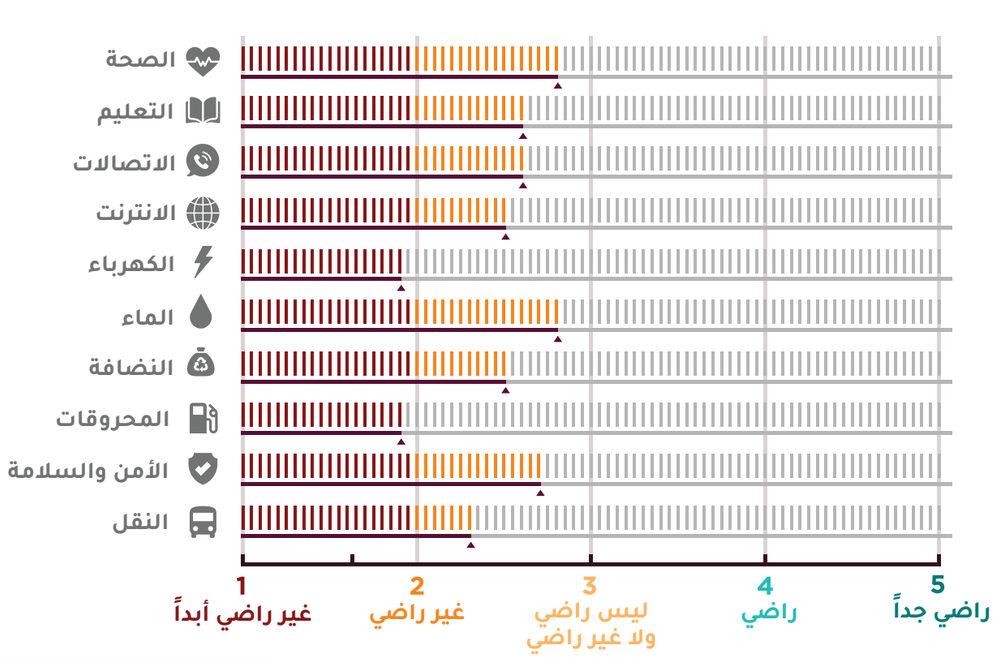

شكل 3: متوسط رضا الناشطين في سورية عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الأول من عام 2021

المحافظة	الصحة	التعليم	الاتصالات	الانترنت	الكهرباء	الماء	النظافة	المحروقات	الأمن والسلامة	النقل
الحسكة	3.1	2.4	3.2	3.2	2.3	2.9	2.7	2.6	3.1	3.1
حماة	3.2	3.0	3.0	2.8	2.1	2.6	2.7	2.2	3.2	2.7
ادلب	3.1	2.5	2.7	3.0	2.0	2.6	2.6	2.4	2.7	2.8
دمشق	2.9	2.5	2.7	2.5	2.2	3.3	2.6	2.0	3.0	2.3
القنيطرة	2.8	3.5	2.7	3.1	2.2	2.5	2.9	1.8	2.4	1.8
ريف دمشق	2.5	2.6	2.7	2.7	2.1	3.2	2.5	1.9	3.2	2.0
حمص	3.0	2.7	2.6	2.2	1.8	3.1	2.7	1.8	2.9	2.5
حلب	3.1	2.6	2.4	2.5	2.1	3.0	2.8	1.8	2.6	2.0
طرطوس	3.1	2.8	2.8	2.1	1.5	3.0	2.3	1.6	2.9	2.1
الرقة	2.3	2.0	2.4	2.5	1.9	2.9	3.0	2.1	2.0	2.5
اللاذقية	3.0	2.4	2.5	2.4	1.6	2.9	2.0	1.6	2.8	1.9
السويداء	2.5	2.4	2.5	2.0	1.7	2.8	2.5	1.7	1.7	2.1
درعا	2.1	2.5	2.1	2.1	1.2	1.4	1.7	1.2	1.3	2.0
دير الزور	1.7	2.3	1.7	1.3	1.2	2.0	1.8	1.2	1.9	2.3
سورية	**2.8**	**2.6**	**2.6**	**2.5**	**1.9**	**2.8**	**2.5**	**1.9**	**2.7**	**2.3**

1 - 1.79 | 1.8 - 2.59 | 2.6 - 3.39 | 3.4 - 4.19 | 4.2 - 5

شكل 3: متوسط رضا الناشطين في سورية عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الأول من عام 2021

الظروف المعيشية

انخفضت في هذا الثلث قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة، بحسب إجابات الناشطين، إذ بلغ مستوى القدرة 2.3 على مقياس متدرج[2]، مقارنة بمستوى 2.5 في الثلث السابق. انخفضت هذه القدرة بصورة مقلقة في درعا من 2.3 إلى 1.6، وكذلك في دير الزور من 2.1 إلى 1.6. وانخفضت قدرة الأسر على تدبر الغذاء واحتياجات المعيشة بصورة أقل في الرقة والحسكة وحماة ودمشق وريف دمشق وحمص، وبقيت على حالها في القنيطرة واللاذقية وطرطوس، وتحسنت بشكل قليل في السويداء وإدلب وحلب. على مستوى ما دون المحافظات، سجّلت مستويات متدنية جداً في مدينة درعا وريفها، ودير الزور والميادين والصور (محافظة دير الزور) ودوما (ريف دمشق) والسفيرة (ريف حلب) وتل حميس (ريف الحسكة).

[2] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادرة - أحياناً قادرة وأحياناً غير قادرة - غير قادرة - غير قادرة أبداً - لا أدري

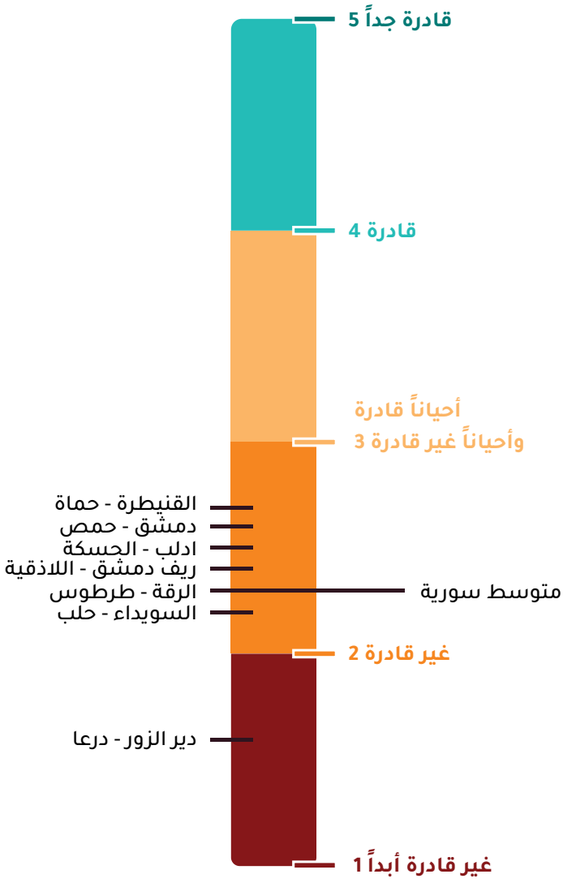

شكل 5: مدى قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة في الثلث الأول من عام 2021 بحسب ا لمحا فظة

المشاركة والتفاعل المجتمعي

يهتم هذا المحور بتفاعلات الناشطين المجيبين مع المؤسسات والسلطات المحلية من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[3] . انخفض مستوى تفاعل البلديات مع حاجات المجتمع المحلي من 3.0 في الثلث الثالث من عام 2020 إلى 2.9 في الثلث الأول من عام 2021. وسجّلت أكبر انخفاضات في تفاعل البلديات في محافظات درعا وديرالزور والقنيطرة، فيما أصبحت البلديات أكثر تفاعلاً في السويداء ودمشق. وأما لجان الأحياء، فقد تدنّى مستوى تفاعلها من 2.8 في الثلث الماضي إلى 2.6 في هذا الثلث. وكانت لجان الأحياء في درعا والسويداء أكثر تفاعلاً من نظيراتها في باقي المحافظات. وانخفض كذلك تفاعل المخاتير من 3.0 إلى 2.9. وكان المخاتير الأكثر تفاعلاً في محافظتي حلب ودرعا.

وبقي مستوى تفاعل المنظمات الشعبية عند 2.6 في هذا الثلث، وكذلك بقي تفاعل المؤسسات الخدمية على حاله عند مستوى 2.9. ويبدو أن المنظمات الشعبية لا تلعب أي دور في محافظة ديرالزور، إذ بلغ مستوى تفاعلها هناك 1.0، أي غير متفاعلة أبداً.

أما بالنسبة للجمعيات الأهلية غير الربحية وغير الحكومية، فقد بقي مستوى تفاعلها مع حاجات المجتمع المحلي 3.3. بالرغم من أنه مستوى تفاعل متوسط، إلا أنها أكثر تفاعلاً من معظم الأطراف الأخرى. ولا تزال السويداء المحافظة ذات أعلى مستوى تفاعل للجمعيات، عند مستوى 4.0، تلتها حلب ثم حماة وإدلب، بينما كان أقل تفاعل للجمعيات في هذا الثلث في ديرالزور. وانخفض تفاعل المؤسسات الدولية مع الحاجات المحلية بصورة طفيفة من 2.9 إلى 2.8. ولا تزال هذه المؤسسات أقل تفاعلاً في محافظة ديرالزور من باقي المحافظات.

وانخفض مستوى تفاعل المؤسسات الدينية من 3.0 إلى 2.9. على مستوى المحافظات، كانت المؤسسات الدينية الأكثر تفاعلاً في محافظتي السويداء وحماة، والأقل تفاعلاً في ديرالزور.

[3] من 5 إلى 1: متفاعل جداً - متفاعل - محايد - غير متفاعل - غير متفاعل أبداً - لا أدري

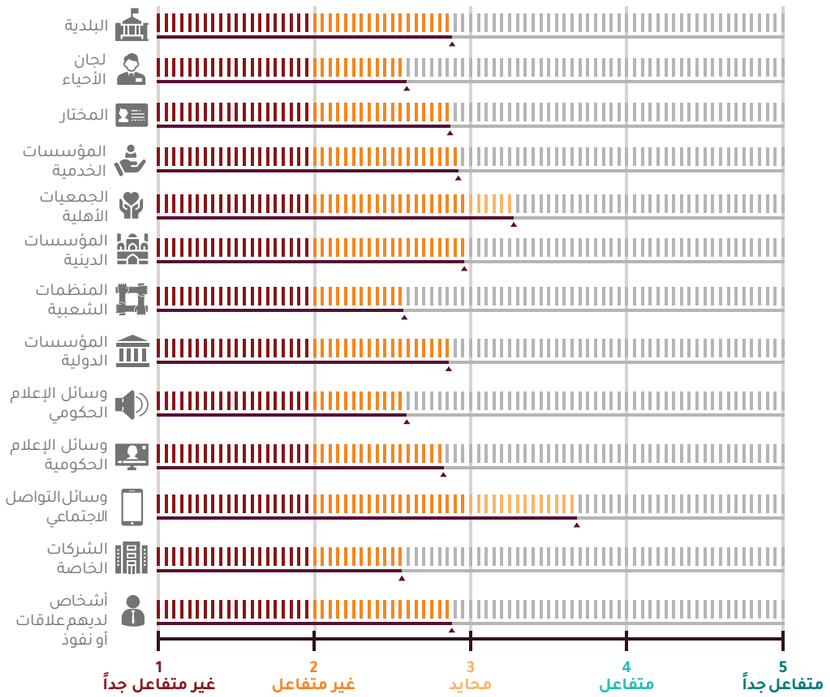

شكل 6: درجة تفاعل الجهات المختلفة مع احتياجات المجتمع المحلي في الثلث الأول من عام 2021

وبقي تفاعل الشركات الخاصة مع حاجات المجتمعات المحلية في هذا الثلث عند مستوى 2.6. وانخفض تفاعل الشركات في طرطوس من 3.1 إلى 2.6، وفي ديرالزور من 1.7 إلى 1.2. وانخفض تفاعل الأشخاص الذين لديهم نفوذ مع حاجات المجتمع المحلي من 3.0 إلى 2.9. هؤلاء الأشخاص كانوا أكثر تفاعلاً في محافظة حلب من باقي المحافظات.

أمّا بالنسبة لتفاعل وسائل الإعلام المختلفة مع حاجات المجتمع المحلي، فقد انخفض تفاعل وسائل الإعلام الحكومي بشكل طفيف من 2.7 إلى 2.6، بينما انخفض تفاعل وسائل الإعلام الخاصة من 3.0 إلى 2.8. وبحسب إجابات الناشطين، فإن وسائل الإعلام الخاصة أكثر تفاعلاً بكثير من وسائل الإعلام الحكومية في كل من محافظات الحسكة والرقة والسويداء. وانخفض تفاعل وسائل التواصل الاجتماعي من 3.8 إلى 3.7.

وانخفض مستوى تفاعل المجتمع المحلي مع ما يقام من أنشطة مجتمعية محلياً بحسب إجابات الناشطين من 3.3 إلى 3.0. أعلى مستوى تفاعل محلي في هذا الثلث سجّل في محافظة القنيطرة فيما كان أدنى مستوى في دير الزور.

الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة

لم يطرأ تغيير يذكر على مستوى تعاون الجهات المجتمعية فيما بينها كجمعيات وفرق تطوعية، إذ بلغ بقي عند 2.8 على مقياس متدرج[4] . وبقي مدى الاستقلالية التي تمنحها الجهات الممولة الوطنية لعمل الجمعيات التي تدعمها على الأرض على نفس مستوى الثلث الماضي، وهو 2.3 على مقياس متدرج[5] . أما مدى الاستقلالية التي تمنحه الجهات الممولة الأجنبية في نفس الإطار فقد ارتفع بشكل طفيف من 2.4 إلى 2.5. وكان أعلى مستوى استقلالية تمنحه هذه الجهات، بحسب إجابات الناشطين، في محافظة القنيطرة.

من ناحية الجمعيات والمؤسسات المرخصة الجديدة، فإن بيانات الجريدة الرسمية خلال الثلث الأول من 2021 تشير إلى رفض ترخيص جمعيتين وقبول ترخيص 46 جمعية ومؤسسة. أرقام القبول تضاعفت بالنسبة لنفس الفترة من 2020 وازدادت مقارنة بالثلث الماضي. يُعدّ عدد الجمعيات المرفوضة الأدنى منذ سنوات لذات الفترة من السنة. أما عن أبرز القطاعات التي تنشط فيها الجمعيات المحدثة فهي الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية. وكانت الجمعيات التي رفض طلبها في هذا الثلث في الرقة والحسكة. أما الجمعيات المرخصة فقد توزعت أنشطة أكثر من نصفها بين محافظتي ريف دمشق والسويداء وتلك التي يشمل نشاطها كامل الجغرافية السورية.

[4] من 5 إلى 1: متعاونة جداً - متعاونة - محايدة - غير متعاونة - غير متعاونة أبداً - لا أدري

[5] من 5 إلى 1: مستقلة جداً - مستقلة - محايدة - غير مستقلة - غير مستقلة أبداً - لا أدري

وتم إشهار فروع لجمعيات مرخصة سابقاً في محافظات متعددة. بلغ عدد الفروع المشهرة 7 فروع. كما قبلت كامل طلبات الجمعيات لتعديل أنظمتها الداخلية، وتضمنت التعديلات بعض البنود الخاصة بالاشتراكات والتنظيم الداخلي للجمعيات. ولوحظ في هذا الثلث ازدياد تأسيس الجمعيات التي يتخصص نطاق عملها في قرى أو بلدات محددة. وانخفض مستوى التفاعل الرسمي مع العمل المجتمعي بشكل طفيف من 3.0 إلى 2.9 في هذا الثلث على مقياس متدرج[6] .

وازداد مدى تساوي فرص الذكور والإناث في الحصول على عمل ضمن القطاع الأهلي، بحسب الناشطين، من 2.7 إلى 2.9 على مقياس متدرج[7] . وسجّلت محافظات طرطوس ودمشق واللاذقية وحماة أعلى مستويات من ناحية تساوي الفرص، فيما كان أدنى مستوى في دير الزور.

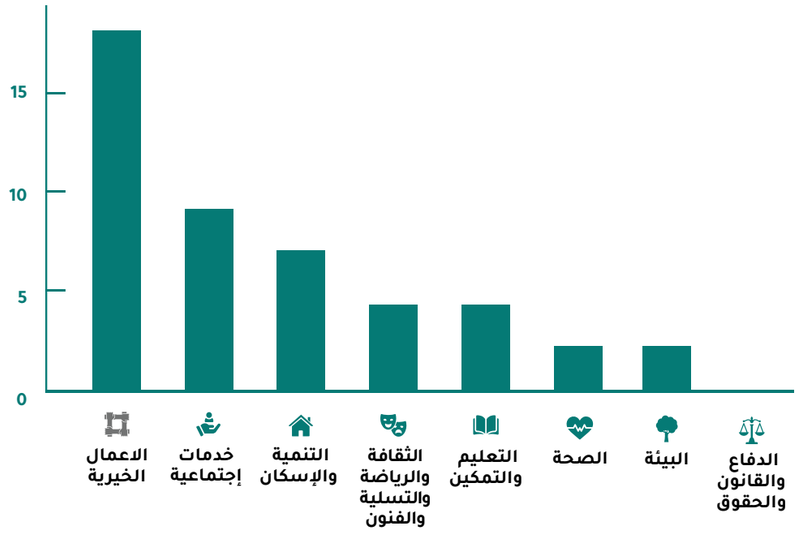

شكل 7: توزع قطاعات عمل الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الأول من عام 2021

[6] من 5 إلى 1: داعم جداً - داعم - محايد - غير داعم - غير داعم أبداً - لا أدري

[7] من 5 إلى 1: متساوية جداً - متساوية - ليست متساوية ولا غير متساوية - غير متساوية - غير متساوية أبداً - لا أدري

شكل 8: توزع جغرافيا نشاط الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الأول من عام 2021

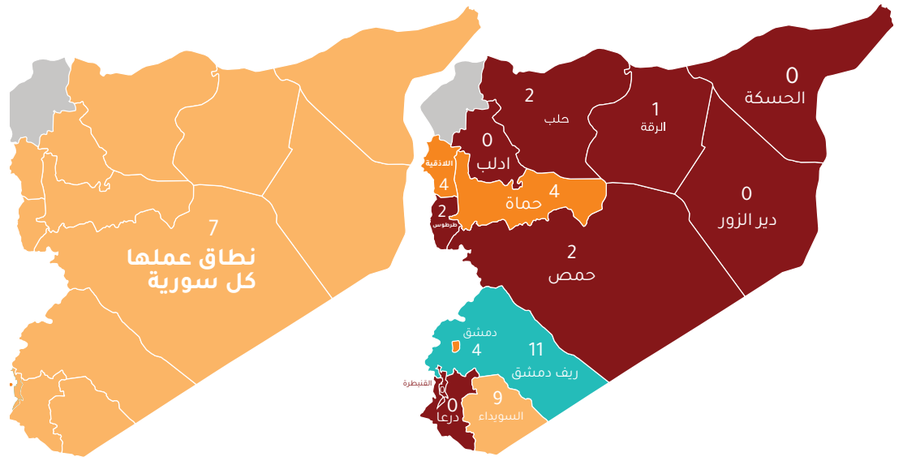

ظواهر اجتماعية

يهتم هذا المحور بقياس مدى شيوع عدد من الظواهر الاجتماعية في المجتمعات المحلية من منظور الناشطين المجيبين، من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[8] . تراجع في هذا الثلث مؤشر عمالة الأطفال والطفلات من 2.2 إلى 2.1، كما تراجع مؤشر تسوّل الأطفال والطفلات من 2.3 إلى 2.2، ما يشير إلى مزيد من انتشار هذه الظواهر بحسب إجابات الناشطين. عمالة الأطفال تبدو أكثر انتشاراً في محافظات درعا والقنيطرة والرقة من باقي المحافظات، فيما يبدو تسوّل الأطفال أكثر انتشاراً في الرقة والسويداء.

وانخفض كذلك مؤشر تزويج الفتيات ما دون سن الثامنة عشر من2.7 إلى 2.6. هذه الظاهرة تبدو أكثر انتشاراً في القنيطرة ودرعا، تليهما إدلب وريف دمشق. وزاد في هذا الثلث شيوع التسرب المدرسي للذكور والإناث، فقد انخفض مؤشر التسرب للذكور من 2.1 إلى 2.0، وللإناث من 2.6 إلى 2.4.

[8] من 5 إلى 1: غير شائع أبداً - غير شائع - ليس شائع ولا غير شائع - شائع - شائع جداً - لا أدري

في حالة العنف الأسري، فإن الخيار الرئيسي الذي تلجأ إليه النساء هو العائلة أو العشيرة بحسب إجابات 64% من المجيبين، فيما أشار 8% من المجيبين إلى أن النساء في محيطهم يلجأن بشكل رئيسي إلى المحكمة، أو الوجهاء المحليين (5% من الإجابات)، أو مخفر الشرطة (4%)، أو الجمعيات (4%)، وأجاب 15% من المجيبين بلا أدري.

الاستجابة لكوفيد-19

في سؤالهم عن مدى رضاهم عن استجابة الجهات المختلفة لأزمة فيروس كورونا على مقياس متدرج[9] ، ازداد بشكل طفيف رضا المجيبين عن تفاعل السلطات المحلية مع الأزمة من 2.6 إلى 2.7. وسجّل أعلى مستوى عن استجابة السلطات المحلية في محافظة حلب عند 3.3، فيما سجّل أدني مستوى في دير الزور عند 1.4. وبقي رضا المجيبين عن تفاعل الإعلام الحكومي مع أزمة كورونا عند مستوى 2.9، فيما انخفض رضاهم عن تفاعل الإعلام الخاص من 3.0 إلى 2.9. وبقي الرضا عن تفاعل وسائل التواصل الاجتماعي عند 3.4. وانخفض مستوى تفاعل الجهات الأهلية والمجتمعية مع أزمة كورونا من 3.0 إلى 2.9. أعلى مستوى استجابة لهذه الجهات سجّل في محافظتي حلب وحماة في هذا الثلث. أما فيما يتعلق بمدى التزام المحيط الشخصي للمجيبين بإجراءات الوقاية والعزل لفيروس كورونا، فقد انخفض مستوى الالتزام بشكل كبير من 2.7 على مقياس متدرج[10] في الثلث الماضي إلى 2.3 في هذا الثلث.

[9] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

[10] من 5 إلى 1: ملتزم جداً - ملتزم - محايد - غير ملتزم - غير ملتزم أبداً - لا أدري

مستقبل وآفاق التنمية

انخفضت ثقة الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية بشكل طفيف من 3.9 إلى 3.8 على مقياس متدرج[11] . أكبر انخفاض لهذه الثقة شهدته محافظة دير الزور، حيث انخفض المستوى من 2.7 إلى 1.8. وبقي إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين على التأثير في عملية التنمية المحلية عند مستوى 2.9. وانخفض مدى تشارك المنتخبين في الإدارة المحلية المعلومات مع المواطنين من 2.2 إلى 2.1 على مقياس متدرج[12] ، ما يشير إلى ميلهم إلى عدم التشارك. أدنى مستويات تشارك في هذا الثلث سجلت في محافظات درعا وطرطوس ودمشق.

وفي سؤال اختياري حول مدى تلبية البرامج الانتخابية للبرلمان لتطلعات الناخبين حولهم، أشارت إجابات الناشطين إلى أن هذه البرامج لم تكن ملبية للتطلعات، فقد بلغ متوسط الإجابات 1.9 على مقياس متدرج[13] ، وهو نفس مستوى الثلث السابق. وارتفع مدى اهتمام المرأة بالمشاركة السياسية (ترشّح - تصويت - عضوية أحزاب) بحسب إجابات الناشطين على مقياس متدرج[14] ، بشكل طفيف من 2.2 إلى 2.3. أعلى مستوى سجّل في محافظة القنيطرة، بينما أدنى مستوى اهتمام سجّل في ريف دمشق.

أما عن تأثير استخدام البطاقة الذكية على عدالة توزيع الدعم الحكومي، وهو سؤال اختياري لم يجب عليه كل الناشطين، رأى الناشطون أن استخدام البطاقة الذكية يقلل بعض الشيء من عدالة توزيع الدعم، فقد بلغ معدل إجاباتهم 2.7 على مقياس متدرج[15] ، مقارنة بمستوى 2.9 في الثلث الماضي. أعلى مستوى عدالة عبّر عنه الناشطون في محافظة حلب ، بينما كان المستوى الأدنى في دير الزور.

[11] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادر - محايد - غير قادر - غير قادر أبداً - لا أدري

[12] من 5 إلى 1: يتشاركون بشكل جيد - يتشاركون - محايد - لا يتشاركون - لا يتشاركون أبداً - لا أدري

[13] من 5 إلى 1: ملبية تماماً - ملبية - ليست ملبية ولا غير ملبية - غير ملبية - غير ملبية أبداً - لا أدري

[14] من 5 إلى 1: اهتمام مرتفع جداً - اهتمام مرتفع - اهتمام متوسط - اهتمام منخفض - اهتمام منخفض جداً - لا أدري

[15] من 5 إلى 1: أكثر عدالة بكثير - أكثر عدالة - محايد - أقل عدالة - أقل عدالة بكثير - لا أدري

وانخفض مدى تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سورية من 2.9 إلى 2.7 على مقياس متدرج[16] .الناشطون في حماة كانوا الأكثر تفاؤلاً عند 3.4، بينما كان ناشطو دير الزور الأقل تفاؤلاً عند 1.6. ووصلت نسبة المجيبين الذين عبّروا عن رغبتهم في السفر والاستقرار خارج سورية في السنتين القادمتين إلى 52% في هذا الثلث، مقارنة بنسبة 48% في الثلث الماضي، وهذه النسبة آخذة في الازدياد للثلث الرابع على التوالي.

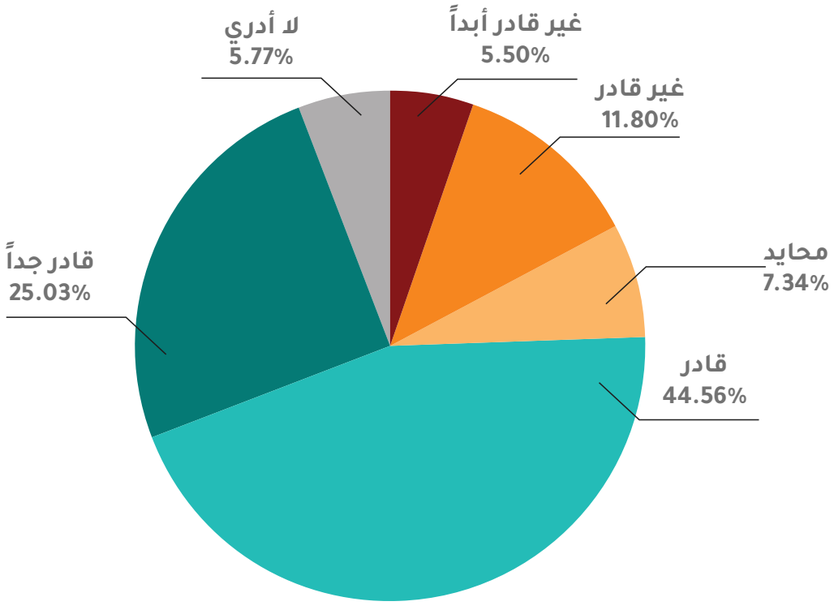

شكل 9 : إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية في الثلث الأول من عام 2021

غير قادر أبداً · قادر
غير قادر · قادر جداً
محايد · لا أدري

[16] من 5 إلى 1: متفائل جداً - متفائل - محايد - غير متفائل - غير متفائل أبداً - لا أدري

شكل 10: إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيطهم على التأثير في عملية التنمية المحلية في الثلث الأول من عام 2021

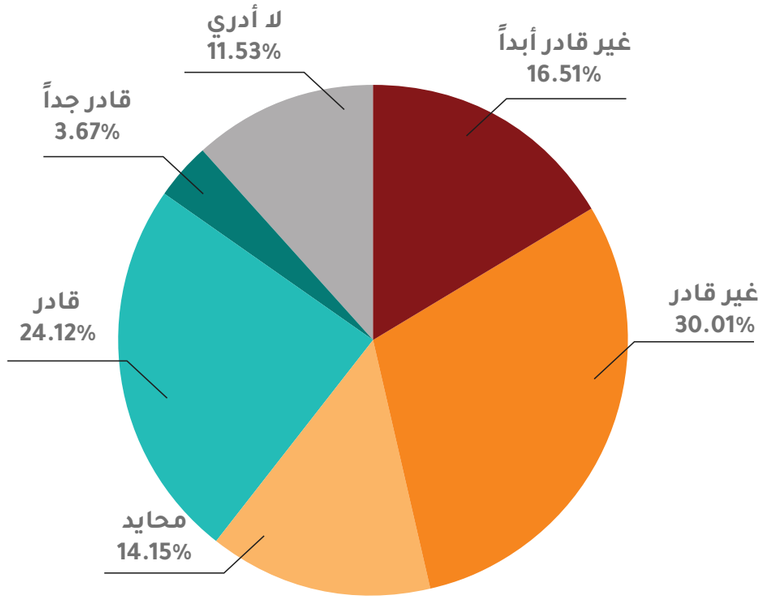

شكل 11: اعتقاد الناشطين بتساوي فرص العمل بين الذكور والاناث في القطاع الأهلي في الثلث الأول من عام 2021

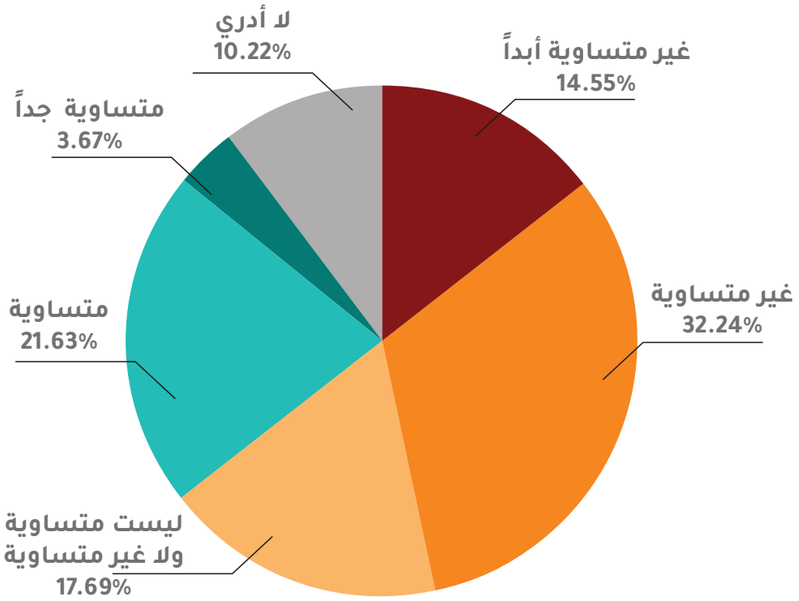

من خلال مقارنة نتائج استبيان ناشطي المجتمع المحلي بين الثلث الثالث من عام 2020 والثلث الأول من عام 2021، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **انخفاض كبير في الرضا عن الخدمات في القنيطرة ودرعا ودير الزور والرقة، وانخفاض الرضا عن الأمن والسلامة على مستوى سورية**
- **المزيد من الانخفاض في قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة**
- **المزيد من الازدياد في نسبة الناشطين الراغبين بالسفر والاستقرار في الخارج**

العمل الحكومي

المعلومات الواردة حول الدور التنموي للحكومة وتفاعلاته قائمة على مراجعة التشريعات والمراسيم والقرارات عموماً والمتعلقة بالتنمية والخدمات خصوصاً خلال الثلث الأول من 2021 في الجريدة الرسمية والوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء وجريدة تشرين الحكومية.

ملامح عامّة

بالنسبة لانتشار كوفيد-19، فقد أغلقت وزارة الصحة الرقم الرسمي للإصابات في نهاية الثلث الأول من 2021 كما يلي: 22733 إصابة مسجّلة شُفي منها 16821 فيما بلغ عدد الوفيات 1592. قد لا تعكس هذه الأرقام الأعداد الحقيقيّة للإصابات وتوزعها في مختلف المناطق خصوصاً مع تردّي الواقع الصحي وعدم وجود اختبارات كافية. أمّا بالنسبة لعمليات التطعيم فقد بدأ التطعيم للكوادر الطبيّة بعد وصول لقاحات من دول صديقة مختلفة وانضمام سورية لمبادرة كوفاكس العالمية لتأمين اللقاحات.

منحنى الإصابات العام بكوفيد-19 تصاعد مترافقاً مع أزمة في توفير المشتقات النفطيّة لعمل وسائل النقل، ما دعا الحكومة إلى تخفيض دوام المؤسسات الحكوميّة وتحديد نسب دوام محددة لاستمرار عملها. كما تمّ إنهاء دوام الصفوف الانتقالية في المدارس وإيقاف الدوام والامتحانات في الجامعات بشكل مؤقت. وفي مناطق شمال شرق سورية فُرض حظر كلّي في عدد من المدن.

أقرّ مجلس الشعب عدداً من القوانين وفتح باب الترشّح لانتخابات رئاسة الجمهورية. كما حدد مواعيد الانتخاب للسوريين في الداخل والخارج. ومنح أعضاء المجلس تأييدهم الخطّي للمتقدمين بطلبات ترشّح وبلغ عددهم 51 طلب قبل إغلاق باب الترشّح، علماً بأن البت بهذه الطلبات وإعلان أسماء المرشحين من اختصاص المحكمة الدستوريّة العليا.

عُقد مؤتمر بروكسل الخامس للمانحين حول سورية بدون دعوة الحكومة السوريّة. تعهد المشاركون بتقديم المزيد من الدعم لتمويل المساعدات الأمميّة لسورية. كما عقد أستانا 15 في سوتشي الروسيّة، وأكد على دعمه اللجنة الدستوريّة التي أنهت جولتها الخامسة دون تقدّم أو اتفاق على موعد جديد. جدّدت بريطانيا فرضها العقوبات على سورية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي. وعقد أيضاً مؤتمر سوري روسي تناول اللاجئين وإعادة الإعمار وملف التسويات. وبوساطة روسيّة تمّ تحرير مواطنين سوريين من المعتقلات الإسرائيليّة مقابل إطلاق سراح فتاة اسرائيليّة عبرت الحدود.

تقبّلت سورية أوراق اعتماد سفيري موريتانيا والأرجنتين. كما عقدت محادثات مع وفود من الأردن والعراق لبحث قضايا تجاريّة. وزوّدت الحكومة السورية لبنان بأطنان من الأوكسجين وأجرت اتصالات بما يخص الحدود البحريّة معها. كما وقّعت مع سلطنة عُمان وأبخازيا اتفاقيّات إعفاء متبادل من التأشيرات لحاملي الجوازات الدبلوماسية والخاصة.

استمرّ الواقع الاقتصادي بالتردّي وتراجعت الليرة السورية إلى مستويات غير مسبوقة أمام العملات الأخرى، لكنّها عادت للارتفاع. ويُرجّح أنّ الإجراءات الحكوميّة ساعدت على ذلك، ومنها رفع السعر التفضيلي الخاص بالمنظمات الدوليّة وسعر الحوالات الواردة من الخارج ووقف استيراد أجهزة الموبايل حتى إشعار آخر، بالإضافة إلى إعفاء حاكم المصرف المركزي وتعيين حاكم جديد.

بقي الوضع الأمني مضطرباً في بعض المناطق. عادت الرحلات الجويّة مع موسكو، وأضيفت وجهات جديدة من وإلى مطار حلب الدولي. فُتحت معابر إنسانيّة في ريفي حلب وإدلب كما دخل الجيش السوري إلى غرب درعا بعد اتفاق مع وجهاء المجتمع المحلي لإعادة الاستقرار إلى المنطقة.

المؤسسات الحكومية وتنظيمها

تمّ وبمرسومين منفصلين إحداث كل من المعهد العالي للفنون السينمائية الذي سيتبع لوزارة الثقافة، والهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية. أُحدثت مديريات للتنمية الإداريّة أو تمّ إحلالها محلّ مديريات سابقة في وزارات ومؤسسات حكوميّة متعددة. كما تمّ استبدال اسم مديرية التراث الشعبي بالتراث اللامادي في وزارة الثقافة. أحدثت أيضاً دائرتين للمسرح القومي في حمص وحماة. وأقرّت وزارة الكهرباء الهيكل التنظيمي للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء. كما أحدثت عدّة مراكز لخدمة المواطن في اللاذقية وفي المديرية العامة للمصالح العقاريّة. ونُشرت آلية عمل صندوق البحث العلمي والتطوير التقاني للتعليم العالي.

أُقرّ النظام الداخلي المالي والمحاسبي للصندوق التعاوني للعاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وتمّ اعتماد الهيكل التنظيمي للمؤسسة العامة للبريد. كما حدّدت وزارة الأوقاف آلية جمع التبرعات في المدارس والمعاهد الشرعية الإسلامية. أيضاً أصدرت وزارة المالية نظام المستودعات للجهات العامة ذات الطابع الإداري.

وعدّلت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مهام مديريات في المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية. كما أصدرت وزارة الإعلام النظام الداخلي والمالي للصندوق التعاوني للعاملين في الوزارة والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ولمؤسسة الوحدة

وللمؤسسة العربية للإعلان. وُضعت أسس منح العلاوات الإنتاجية للعاملين في الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية والشركة العامة لصناعة الأحذية. ومُنحت علاوات انتاج في مصفاة بانياس والشركة العامة للتوكيلات الملاحية وأخرى للعاملين في المؤسسة العامة السورية للتأمين.

صدرت تعديلات لمهام مجلس الوزراء. وعمّمت رئاسة مجلس الوزراء المعايير الأساسية للترشّح لشغل وظيفة معاون المدير، كما حدّدت المسار الوظيفي لمعاون الوزير. وفوّض وزير التربية المحافظين ومعاوني الوزير بعشرات الصلاحيات. وأصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قراراً بضم الخدمة السابقة لدى الحكومة إلى مدد الخدمة المحسوبة في المعاش وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية. تمّ تعديل نظام العمل والعاملين في الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية، ونظام المكافآت التشجيعية للجهات التابعة لوزارة النفط ووزارة الكهرباء ومؤسساتها وللعاملين في مؤسسة الطيران المدني.

تركيز العمل الحكومي

المحور الاقتصادي

كما العادة حظي هذا المحور بأكبر التغطيات الإعلامية الحكوميّة، وكانت له حصّة واسعة من القرارات. صرفت مِنح للعاملين في الدولة وكذلك للمتقاعدين. تمّ إلغاء ترخيص شركة صرافة وتأسيس مؤسسة مالية مصرفية اجتماعيّة خاصة للتمويل الصغير. وأضيفت نسبة 5% على قيمة البضاعة المستوردة من قبل القطاع الخاص لقاء بعض النفقات التي يدفعها المستورد بما يحقق توزان واستقرار بسعر السوق المحلي الفعلي لبعض المواد الغذائية المحددة. وتمّ تحديد قيمة البدلات التي تتقاضاها المؤسسة العامة للمناطق الحرة، وإعادة تحديد أسعار مواد الإسمنت المعبأ والإسمنت الأسود والبنزين الممتاز

والأوكتان 95 وكذلك البنزين العادي. كما أُعيد تحديد أسعار الكيروسين العادي وكيروسين الطيران والزيوت المعدنيّة وغاز البوتان.

حُدّدت مساهمة المؤسسات الاقتصادية والشركات في نفقات الجهاز المركزي للرقابة المالية. وعُدّلت قيمة الكفالة المصرفية لمكاتب خدمات الشحن الجوي. ألزمت وزارة التجارة الداخلية مستوردي القطاع الخاص للمواد الممولة من المصارف بتسليم كمية 30% من مستورداتهم، وحدّدت كلفة الطن المنتج من القمح لدى السورية للحبوب.

أصدر وزير المالية قراراً يخصّ الالتزامات المترتّبة على المكلفين بضريبة الدخل. وتمّ تحديد أسعار المطبوعات التي تقوم بها وزارة المالية وتعديل مواد بخصوص أجور طباعة الطوابع. رُفع بمرسوم رأسمال المصرف الصناعي. وبمرسومين آخرين أُنهي تعيين حاكم المصرف المركزي وعُيّن حاكم جديد. تمّ تحديد آلية انتقال ملكية أسهم الجهة العامة المساهمة حالياً في أي من مصارف التمويل الأصغر القائمة. كما أُعفي المستثمرون في فرع المؤسسة العامة للمناطق الحرّة بحلب من الغرامات المتوجبة على بدلات الإشغال المترتبة عليهم. أخيراً، فقد تمّ الترخيص لتأسيس مصرف إسلامي خاص جديد باسم البنك الوطني الإسلامي.

الزراعة والأرياف

حلّت الزراعة والأرياف تالياً في هذا الثلث متقدمة على محاور أخرى. مُنع صيد الطرائد بأنواعها. وتمّ تحديد أسعار المنتجات الحراجيّة لسنة 2021. ونُشرت شروط الاستفادة من صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث. واعتُبر موقع غابة سرستان في طرطوس محمية طبيعية حراجية. وتمّ تحديد نوع وبدل الخدمات التي تقدمها مديرية الصحة الحيوانية ومديريّة وقاية النبات. كما أُضيفت موافقة الوحدات الإدارية والبلديات ومديرية المهن والرخص في المحافظات إلى الوثائق الثبوتية

لترخيص المستودعات الحراجية. وتمّ تعريف البذار البلديّة وتسعير الكيلو غرام الواحد من محصول القطن المحبوب وكذلك القمح.

التعليم والجامعات

حلّ المحور التعليمي تالياً. فقد تمّ تحديد الرسوم للطلاب المسجلين في الجامعات بموجب المادة 103 من اللائحة التنفيذية. ومُنح أعضاء الهيئة التعليمية المتفرغين تعويض تفرغ إضافي. كما أحدثت اختصاصات جديدة في الإجازة والدراسات العليا في عدد من الكليات والمعاهد العامّة والخاصة. عدّلت أنظمة مالية وداخليّة ووضعت خطط دراسيّة في بعض الكليات. كما تمّ تعديل قيمة المكافآت التي يتم منحها للمتفوقين في الجامعات. وأصدر مجلس التعليم العالي الأسس والقواعد الناظمة لتأليف وترجمة وطبع وتوزيع الكتب الجامعية. كما صدر قرار باستيفاء الرسوم المطلوبة من الطلاب العرب والأجانب الذين اكتسبوا الجنسية السورية بعد تسجيلهم بالليرة السورية بحسب أسعار الصرف في مصرف سورية المركزي.

المحور الصناعي

حلّت الصناعة تالياً في التغطيات الإعلاميّة الحكوميّة، لكنّ نصيبها من القرارات كان محدوداً. تمّ إعفاء مستلزمات الإنتاج الداخلة في صناعة المستحضرات البيطرية العلاجية والوقائية من الرسوم الجمركية. وتم إحداث مراكز تدريب مهني في كل المحافظات السوريّة عدا ريف دمشق والرقة.

الصحة

بالنسبة للصحة، التي جاءت بعد الصناعة بالتغطيات الحكوميّة، فقد صدرت بعض القرارات المتعلّقة بها في الجريدة الرسميّة. ومن هذه القرارات تشكيل لجنة باسم لجنة التنسيق الوطنية بهدف ضمان تدفق مستويات التخطيط والتنفيذ والتنسيق النشط

لـدى الـوزارات والجهـات المعنيـة لتعزيـز كفـاءة التلقيـح ضـد فايـروس كوفيـد-19. وتـمّ تحديـد الحـرم المباشـر لمنـع تلـوث ميـاه بحيـرة سـد 16 تشـرين فـي اللاذقيـة. أمّـا بالنسـبة للمغادريـن إلـى الصيـن الشـعبيّة، فقـد صـدر قـرار باسـتيفاء مبلـغ $35 منهـم لتغطيـة تكاليـف إجـراء اختبـار الأجسـام المضـادة بالجلوبولينـات المناعيـة. كمـا تـمّ إحـداث مستشـفى جامعـة البعـث فـي حمـص.

السكن والإعمار

تـمّ اسـتملاك عقـارات واعتبـار اخـرى ذات نفـع عـام فـي ريـف دمشـق ودرعـا وطرطـوس وحمـص والسـويداء. كمـا مُنحـت المؤسسـة العامـة للإسـكان قرضـاً سـنوياً بمـا لا يتجـاوز 5 مليـارات ليـرة سـورية بفائـدة قدرهـا 1% لتنفيـذ مسـاكن للعامليـن فـي الدولـة. أصـدرت وزارة الأشـغال العامـة والإسـكان نظـام تصنيـف المقاوليـن. وأدخلـت تعديـلات علـى مـواد القانـون 11 لسـنة 2011 بمـا يُسـهّل تملّـك غيـر السـوريين للعقـارات فـي سـورية. كذلـك صـدر قـرار باعتبـار أعمـال التسـجيل والتوثيـق العقـاري فـي منبـج متوقفـة منـذ 28-4-2014.

المجتمع المحلي

صـدرت مجموعـة مـن القـرارات الداعمـة لفئـات مختلفـة. فقـد تـمّ إعفـاء القـروض المسـتحقة الاداء الممنوحـة مـن صنـدوق تمويـل المشـروع الوطنـي للتحـوّل إلـى الـري الحديـث مـن الفوائـد العقديـة وغرامـات التأخيـر. كمـا تـمّ وبمرسـوم إعفـاء كل صاحـب عمـل مشـترك لـدى المؤسسـة العامـة للتأمينـات الاجتماعيـة تقـع منشـآته فـي المناطـق المحـررة منـذ 2019 مـن الفوائـد والمبالـغ الإضافيـة المترتبـة عليـه. وأقـرّت وزارة الداخليّـة إجـراءات لتسـجيل المكتومين الذيـن أتمـوا سـن 18 والمقيميـن خـارج القطـر.

أعفيـت القـروض الطلابيـة مـن الرسـوم والطوابـع والبـدلات المترتبـة علـى منحهـا. كمـا تـمّ اسـتثناء المهجريـن والطـلاب الدارسـين فـي الخـارج والموفديـن بمهمـات رسـميّة وسـائقي الشـاحنات ومـن لـم يبلغـوا

18 مـن العمـر والعامليـن داخـل وسـائل النقـل الجـوي والبحـري مـن تصريـف 100 دولار أميركـي عنـد العـودة مـن المنافـذ الحدوديّـة. كمـا أعفـي السـوريون ومـن فـي حكمهـم مـن الغرامـات المترتبـة علـى تأخرهـم فـي تسـجيل واقعـات الأحـوال المدنيـة أو فـي الحصـول علـى البطاقـة الشـخصية أو الأسـرية.

تـمّ تفويـض وتعييـن رؤسـاء مجالـس بلـدات ومـدن وحـلّ بعضهـا. شـكّلت لجـان تحديـد الأسـعار بالمحافظـات. وأدخلـت تعديـلات علـى شـروط منـح رخـص للخبيـر غيـر السـوري مـن قبـل وزارة الشـؤون الاجتماعيـة والعمـل. وأقـرّت وزارة الشـؤون الاجتماعيـة والعمـل أيضـاً تعديـل نظـام جمـع التبرعـات. وتـم التجديـد والترخيـص لمحاسـبين قانونييـن لسـنة 2021. كمـا تـمّ الترخيـص لاتحـاد النحاليـن العربـي بإحـداث فـرع لـه فـي سـورية. وحُـددت الكلـف غيـر المباشـرة للبيانـات والخدمـات المقدمـة عـن طريـق مراكـز خدمـة المواطـن. عـدّل قانـون حمايـة حقـوق المسـتهلك. وتـمّ إعـادة تحديـد المـواد المدعومـة سـعرها مـن قبـل الدولـة. كمـا تمّـت إعـادة تحديـد تعرفـة نقـل الأشـخاص بوسـائط النقـل العاملـة علـى المـازوت. واسـتمرّ برنامـج دعـم وتمكيـن المسـرحين مـن خدمـة العلـم وبرنامـج جريـح الوطـن وبرنامـج دعـم الريـف السـوري بتقديـم الخدمـات النوعيّـة والمعونـات الماديّـة للشـرائح المسـتهدفة.

العلاقات الخارجية

تـمّ تصديـق اتفاقيـة التعـاون التجـاري والاقتصـادي الموقعـة مـع القـرم، وتصديـق العقـد الموقـع مـع شـركة اي تـي جـي الروسـية لحمايـة وإعـادة تأهيـل الحقـول والبنـى التحتيـة واسـتكمال وتنميـة وتطويـر حقـول نفـط الثـورة البلـوك 22. أمـا البلـوك البحـري 1 فقـد صُـدّق العقـد الموقـع مـع شـركة كابيتـال الروسـية للتنقيـب عـن البتـرول وإنتاجـه فيـه. صدّقـت أيضـاً مذكـرة تفاهـم لإعـادة تفعيـل مركـز التميّـز السـوري-الهنـدي لتقانـة المعلومـات. كمـا صدّقـت الاتفاقيـة الإطاريّـة للشـراكة مـع التحالـف العالمـي مـن أجـل

اللقاحات. وتمّ تشكيل الوفد السوري للمشاركة في اجتماعات الدورة العاشرة للجنة الوزارية المشتركة السورية العراقية.

محاور أخرى

بالإضافة لقوانين الأحوال المدنيّة ومنع تهريب الأشخاص وتنظيم استيفاء ضريبة البيوع العقاريّة وتشديد عقوبات الجرائم المنصوص عليها في قانون الاتصالات، صدرت الموازنة العامة للدولة لسنة 2021. وأقرّت التعليمات التنفيذية للمرسوم 35 لسنة 2020 الخاص بإعفاء أصحاب العمل في المناطق المحررة من الغرامات. أصدرت رئاسة مجلس الوزراء الضوابط والمعايير لإعداد وتنظيم البلاغات والتعاميم. كما صدرت فتوى من مجلس الدولة بأنّ هيئة الإشراف على التأمين هي إحدى الجهات العامة في الدولة.

تمّ تصديق الاتفاقية التكميلية المقترحة لتقديم تمويل إضافي قدره سبع ملايين يورو لتنفيذ أعمال الربع النظامي للعقد الأساسي الموقع بين وزارة الموارد المائية وشركة رينوكس الماليزية لتنفيذ وحدات تقنية ومحطات معالجة مياه الشرب والصرف الصحي بريف دمشق. كما تمّ الترخيص لشركة الفيحاء للشحن والترانزيت العربي والدولي في دمشق.

وتمّ تأليف مجلس الآثار، وتحديد مواقع أثرية على طريق دمشق-حمص الدولي. كما تمّ تسجيل عدد من المباني الأثرية في درعا. أعيد تحديد أسعار الدخول إلى المسارح. وقامت وزارة الاتصالات باحتساب زيادة على كافة اجور الخدمات الواردة في نظام مركز التصديق الإلكتروني. وصدر قرار لتسوية أوضاع سيارات الركوب الصغيرة السياحية الموجودة في سورية والتي تحمل لوحات خاصة صادرة عن وزارة النقل وغير مسجلة لديها. وتمّ تحديد ساعات الدوام الرسمي في شهر رمضان، وصدر قانون حول نقل الركاب وفق التطبيق الإلكتروني.

صدرت أيضاً أنظمة الترخيص من الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد حول خدمات القيمة المضافة وخدمات النفاذ للإنترنت في مقاهي الإنترنت والترخيص النمطي لمزودي الخدمة. وافق مجلس المفوضين في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد على وثيقة الترخيص الإفرادي لتشغيل شبكات الاتصال العمومية. كما مُنحت السيدة شهيرة فلوح وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة تقديراً لخدماتها في ميدان الإدارة ورعاية أبناء الشهداء.

اهتمامات المستويات الحكوميّة

في مراجعة الإعلام الحكومي، فقد تباين اهتمام المستويات الحكومية بالقطاعات والخدمات. حظيت التصريحات الوزاريّة والتصريحات من المحافظات بنصف المواد المدروسة، فيما تقدمت في هذا الثلث المحافظات على الوزارات في التطبيقات الحكوميّة كافتتاح مشاريع وخدمات. كان دور السلطات المحليّة محدوداً في الخطط والقرارات، وحظي المستوى الوزاري بأكبر عدد من الخطط إلى جانب القرارات والتصريحات. بالنسبة للتفاعل مع الأحداث اليومية، كان أقل من نصف المواد الإعلامية متفاعلاً مع الأحداث اليومية. وكان المستوى الوزاري تبعته المحافظات الأكثر تفاعلاً، فيما حلّت تالياً كل من المديريات والسلطات المحليّة.

القطاع الخاص وسوق العمل

تستند البيانات المتعلقة بالشركات الجديدة في هذا الجزء إلى البيانات المنشورة رسمياً حول الشركات المسجلة بحسب أعداد الجريدة الرسمية بين كانون الثاني ونيسان 2021. واستخلصت البيانات المتعلقة بحالة سوق العمل من استبيان الناشطين المجتمعيين.

الشركات الجديدة

خلال الثلث الأول من عام 2021، سجلت 160 شركة خاصة جديدة من خلال القنوات الرسمية، وهو مقدار أقل من ذلك الذي سُجّل في الأشهر الأربعة السابقة لها. مجموع الرساميل المودعة عند تسجيل هذه الشركات الجديدة يقدر بحوالي 3.6 مليار ليرة سورية. هذه الرساميل لا تمثل كامل الاستثمارات، إنما ما يختار الشركاء إيداعه كاستثمار أولي معلن عند تأسيس الشركة. لهذا فإن الاستثمارات الفعلية تزيد عن مقدار الرساميل المودعة عند التأسيس. نشير هنا كذلك إلى أن هذه الأعداد لا تشمل الأنشطة التجارية غير المسجّلة، خاصة الصغيرة منها، وهذا نقص أساسي في البيانات حيث نجهل حجم القطاع غير الرسمي. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الشركات والاستثمارات في المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، حيث لا يتم تسجيل الشركات في هذه المناطق من خلال قنوات الحكومة المركزية في دمشق. بالإضافة إلى الشركات الجديدة المسجلة، تم تعديل وضع 15 شركة لكي تتوافق مع قانون أحكام الشركات رقم 29 الصادر في عام 2011.

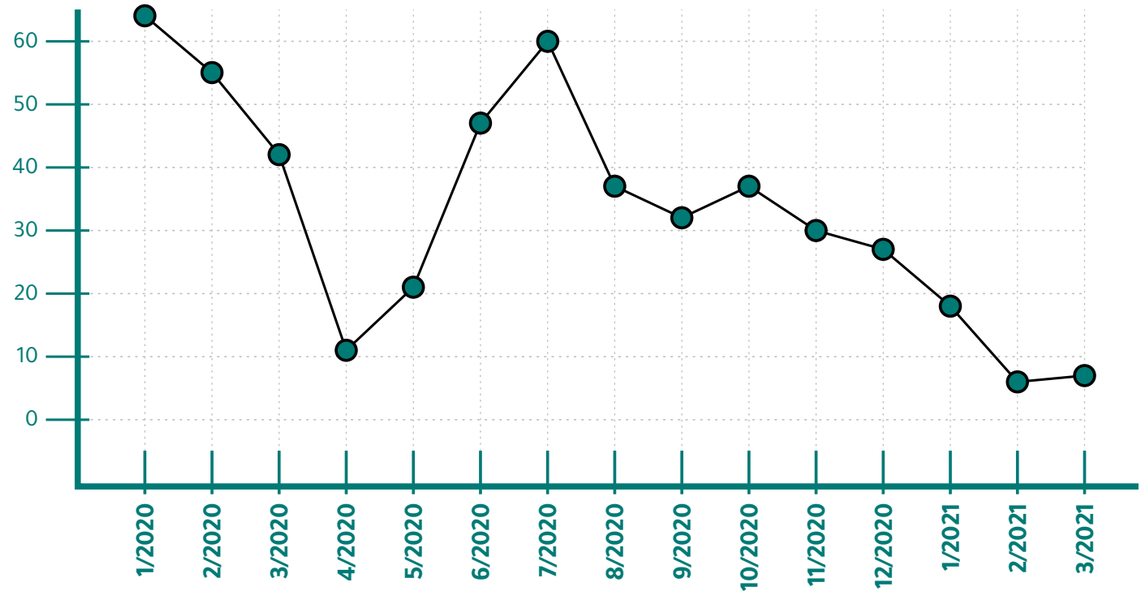

شكل 12: خط زمني للعدد التراكمي للشركات المسجلة منذ شهر كانون الثاني 2020 بما فيها المسجلة في الثلث الأول من عام 2021، وتشمل الرخص الجديدة والمعدلة

مثلت الشركات محدودة المسئولية 97% من الشركات الجديدة المسجلة، مقابل 3% شركات مساهمة مغفلة خاصة. من ناحية عدد الشركات، فإن 63% من الشركات الجديدة تنشط في قطاع تجارة الجملة والاستيراد والتصدير. ويمثل مجموع رساميل هذه الشركات حوالي 23% من الرساميل المستثمرة في تأسيس الشركات في هذه الفترة. لم يتغير في هذا الثلث حجم الاستثمار في قطاع التصنيع، سواء من ناحية عدد الشركات الجديدة أو حجم الرساميل. وبرز في هذا الثلث قطاعا التمويل والتأمين والإقامة والخدمات الغذائية من ناحية حجم الرساميل المستثمرة. بالمقابل، انخفض الاستثمار في قطاعي النقل والتخزين والمعلومات والكمبيوتر اللذين حازا على حيز من اهتمام القطاع الخاص في الثلث الماضي.

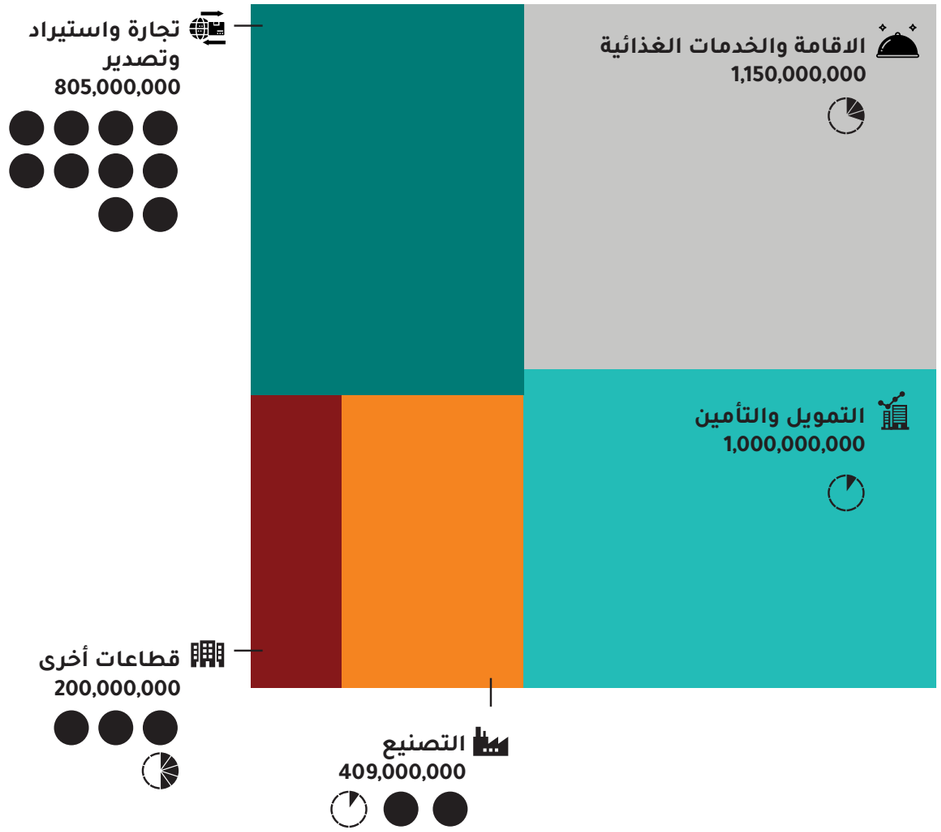

شكل 12: الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الأول من عام 2020 حسب رأس المال المستثمر والقطاع

مجموع رساميل الشركات بالليرة السورية

عدد الشركات في القطاع

شركة واحدة

10 شركات

جغرافياً، لا تزال الحصة الأكبر من عدد الشركات الجديدة المسجلة في محافظتي دمشق وريف دمشق، حيث أسس 84% من الشركات الجديدة هناك. وبقي عدد الشركات الجديدة المسجلة هذا الثلث منخفضاً في جميع المحافظات الأخرى.

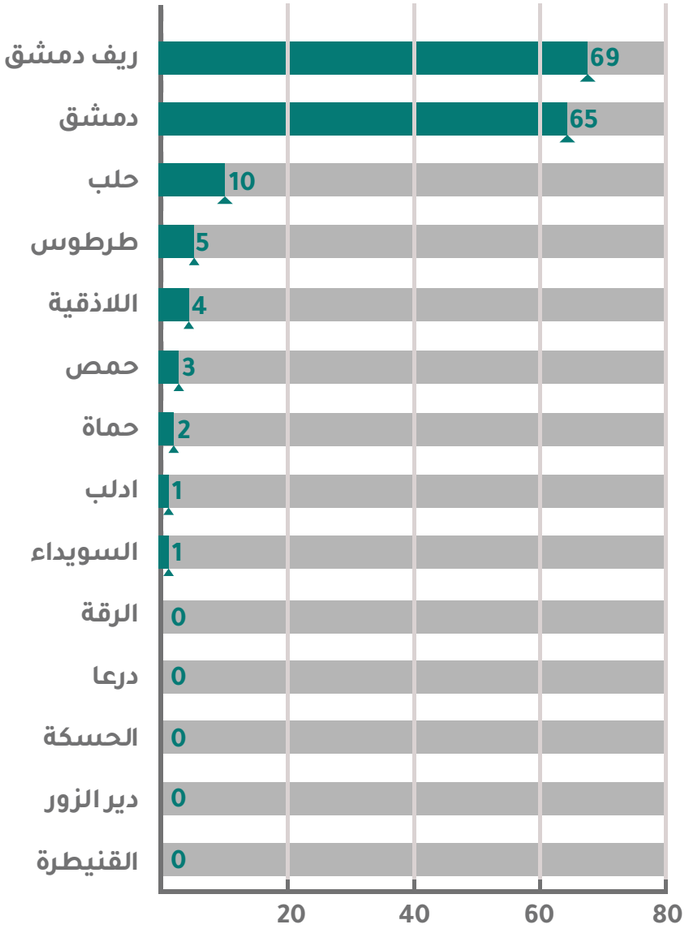

شكل 14: عدد الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الأول من عام 2021 حسب المحافظة

من ناحية المستثمرين الأجانب، تضاعف في هذا الثلث عدد الشركات التي ساهم في تأسيسها المساهمون الإيرانيون، ليصل إلى 10 شركات، معظمها في قطاعي تجارة الجملة والاستيراد والتصدير والمعلومات والكمبيوتر. وساهم الشركاء اللبنانيون في تأسيس 11 شركة جديدة، معظمها في قطاعي تجارة الجملة والاستيراد والتصدير والتصنيع، فيما ساهم الأردنيون في تأسيس 5 شركات. وتركزت معظم المساهمات الأجنبية الأخرى على قطاعي تجارة الجملة والاستيراد والتصدير والخدمات المهنية والعلمية والتقنية. وتضمنت 19% من الشركات الجديدة مساهمات إناث، وبلغ مجموع حصص هؤلاء النسوة من ملكية رأس مال هذه الشركات 6% فقط.

سوق العمل

بحسب إجابات الناشطين على استبيان رصيد تنموي، لم يتغير مدى صعوبة إيجاد عمل مناسب لخبرة وخلفية المجيبين التعليمية، إذ بقي متوسط الإجابات 2.1 على مقياس متدرج[17]. تراوح متوسط هذا المؤشر في كل من المحافظات بين 1.6 و2.5، أي أن المجيبين يجدون صعوبة في إيجاد عمل مناسب لخبرتهم وخلفيتهم التعليمية في كل الجغرافيات السورية. ولم يظهر كذلك في هذا الثلث اختلافات بارزة في مدى صعوبة إيجاد عمل بين الذكور والإناث المجيبين، فقد بلغ المعدل 2.0 للذكور و2.1 للإناث. أما بالنسبة للفئات العمرية، فتشير إجابات من هم دون 20 سنة إلى سهولة أكبر في إيجاد عمل مناسب لخبرتهم عند معدل 3.0. ولم تظهر إجابات الناشطين في هذا الثلث اختلافات كبيرة في مدى سهولة إيجاد عمل باختلاف مؤهلاتهم الدراسية.

[17] من 5 إلى 1: سهل جداً - سهل - ليس سهلاً ولا صعباً - صعب - صعب جداً - لا أدري

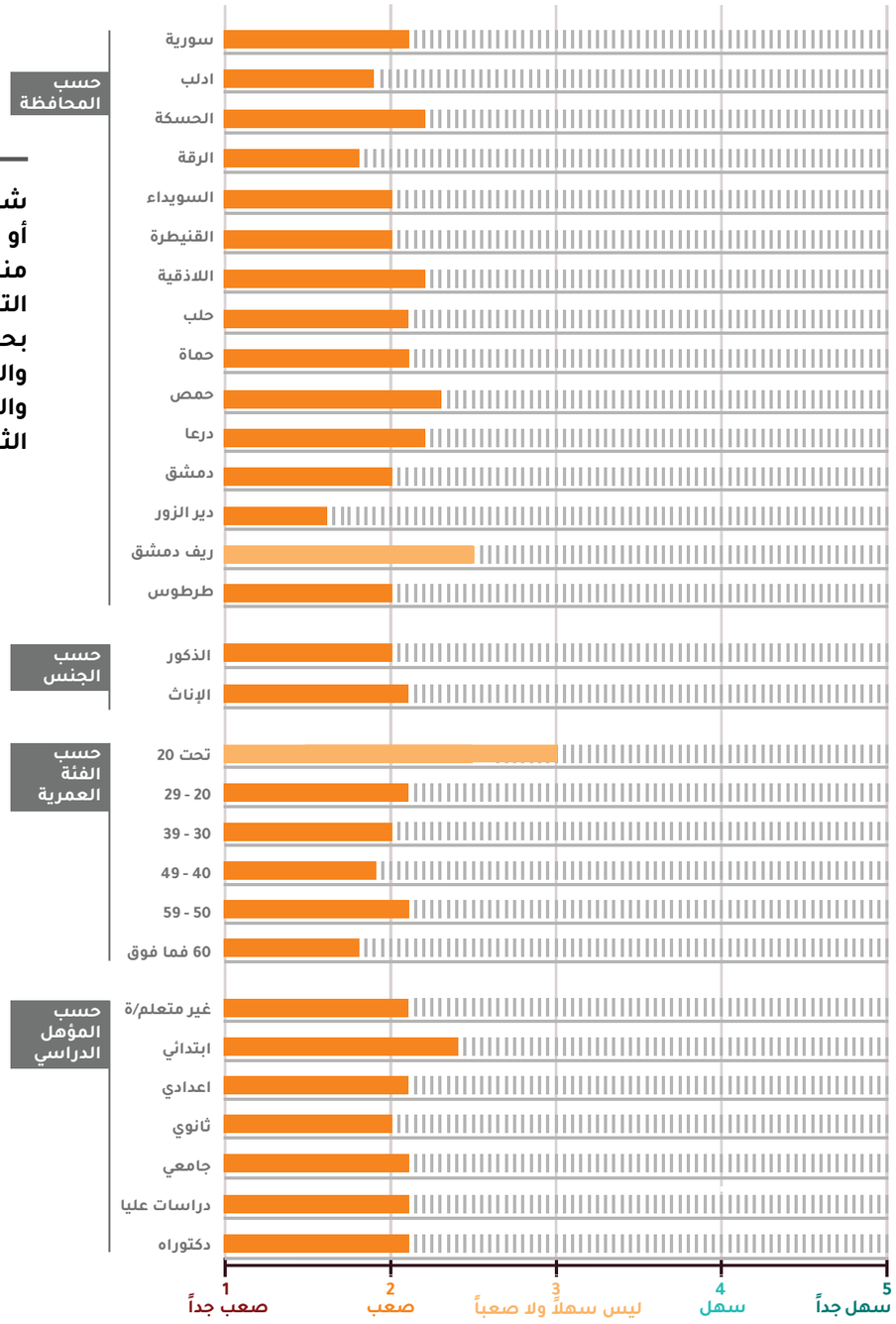

شكل 15: مدى صعوبة أو سهولة إيجاد عمل مناسب للخبرة والخلفية التعليمية للمجيبين بحسب المحافظة والجنس والفئة العمرية والمؤهل الدراسي في الثلث الأول من عام 2021

فيما يتعلق بتساوي الأجور والحوافز بين الرجال والنساء في سوق العمل عندما يمتلكون نفس المؤهلات، تشير إجابات الناشطين إلى أن الأجور تميل لأن تكون أعلى بقليل للرجال في هذه الحالة، فقد بلغ متوسط إجاباتهم 0.5- على مقياس متدرج[18]، وهو مستوى أسوأ بقليل من الثلث الماضي حين بلغ المؤشر 0.4-. فيما تقلصت الفجوة بين الذكور والإناث بعض الشيء في محافظات القنيطرة والرقة واللاذقية والسويداء وحلب ودمشق في هذا الثلث، ازدادت فجوة الأجور والحوافز بشكل كبير، بحسب إجابات الناشطين، في دير الزور وإدلب وريف دمشق. في هذا الثلث، كانت الأجور الأقرب إلى التكافؤ في محافظتي القنيطرة واللاذقية، والأقل تكافؤ في دير الزور ودرعا.

[18] من 2 إلى 2-: أجور النساء أعلى بكثير - أجور النساء أعلى بقليل - متكافئة - أجور الرجال أعلى بقليل - أجور الرجال أعلى بكثير - لا أدري

شكل 16: مدى تكافؤ الأجور والحوافز بين الرجال والنساء في سوق العمل عندما يمتلكون نفس المؤهلات بحسب المحافظة في الثلث الأول من عام 2021

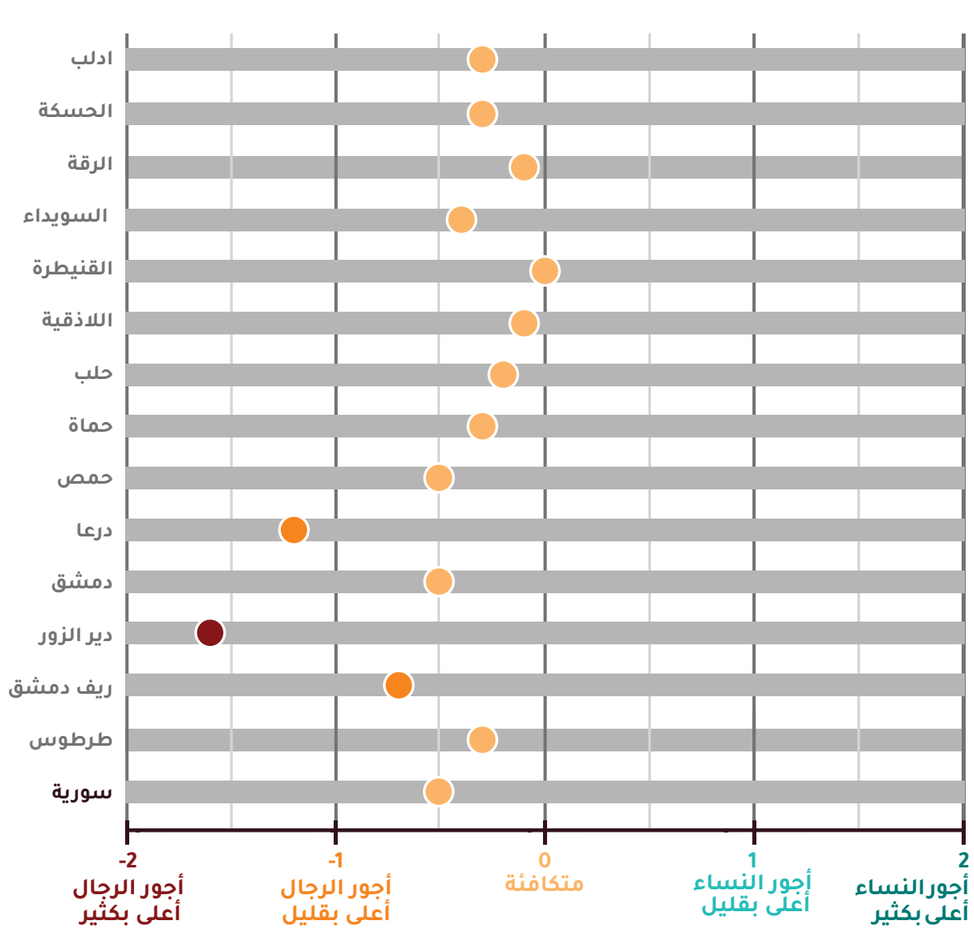

من خلال مقارنة بيانات الثلث الثالث من عام 2020 والثلث الأول من عام 2021، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **انخفاض في عدد الشركات الجديدة المسجلة، مع زيادة في الاستثمار في قطاعي التمويل والتأمين والإقامة والخدمات الغذائية**
- **زيادة في مساهمة الشركاء الأجانب في تأسيس شركات جديدة**
- **ازدياد فجوة الأجور والحوافز بين الرجال والنساء بشكل بارز في محافظات دير الزور وإدلب وريف دمشق**

الإعلام السوري الخاص

خلال الثلث الأول من سنة 2021، تمّت دراسة 1198 مادة إعلامية متعلقة بالتنمية والخدمات في سورية. صدرت هذه المواد عن 19 وسيلة إعلامية سورية خاصة، متنوعة ومتباينة تنشر إلكترونياً. تم تحليل هذه المواد من ناحية موضوعات التركيز والتغطية الجغرافية.

موضوعات التركيز

نالت كل من **التجارة والمال والبنوك**، وكما في الثلث الماضي، الحصّة الأكبر من تركيز المواد الإعلامية التي تم رصدها. لا تزال أسعار صرف العملة وانخفاضها والأوضاع الاقتصادية المتردّية وانقطاع الخدمات وأخبار العقوبات وإعادة تحديد الدعم تشغل الحيّز الأكبر من المواد الإعلاميّة. كما كان للقرارات والقوانين الجديدة المتعلّقة بالجانب الاقتصادي وحماية المستهلك جانب كبير من التغطيات والتعليقات. إلا أنّ التغطيات الأكبر تركزت حول أسعار المواد الغذائيّة وارتفاعها وحركة الأسواق. ونالت بعض المعارض الداخليّة والخدمات الالكترونيّة الجديدة التي تسعى بعض البنوك لإضافتها حيزاً متواضعاً من التغطيات.

حلّت **الصحة** تالياً في تركيز المواد الإعلاميّة. لا تزال تفاعلات فيروس كوفيد-19 تشغل الجزء الأكبر من التغطيات الإعلاميّة الصحيّة، وخصوصاً تفاعل الجهات الرسميّة وبعض التصريحات التي حذرت من موجات جديدة. اهتمّت بعض المواد الإعلاميّة بالإعلان عن مراكز صحيّة جديدة، وأعمال جديدة لوزارة الصحة في تحسين عدّة مشافي حكوميّة قائمة وافتتاح جديدة. كما اهتمّت بعض التغطيات بخسائر القطاع الصحّي في سورية خلال سنة من انتشار كوفيد-19. لوحظ أنّ المواد الإعلاميّة التي غطّت أخبار لقاح كوفيد19- تضمّنت معلومات محدودة خالية من التفاصيل عن أنواع اللقاحات وأعدادها وخطة التلقيح الوطنيّة.

تقدّم **التعليم** في هذا الثلث من السنة. وركزت المواد الإعلاميّة على متابعة أوضاع كوفيد-19 في المؤسسات التعليميّة. كما كان لإيقاف الدوام في الصفوف الانتقالية وتأجيل امتحانات الجامعة حصّة من التغطيات. واهتمّت ببعض المواد بالتصريحات الجديدة من اليونيسف حول أنّ أكثر من نصف الاطفال في سورية ما يزالون بحالة حرمان من التعليم، وخصوصاً في ظروف كوفيد-19، بالإضافة لبعض الإحصائيات عن استهداف المنشآت التعليميّة وطواقم التعليم. أُطلقت خدمات إلكترونيّة للطلاب، وعُلّقت الامتحانات وأعيد استئنافها. كما شهدت بعض المناطق في شمال شرق سورية احتجاجات على تجنيد المعلمين فيها. أما في بعض مناطق شمال غرب سورية فقد دُعي لاعتصامات للاحتجاج على قطع رواتب المعلمين منذ عامين كاملين.

حلّت **الزراعة والأرياف** في هذا الثلث تالياً. وركزت عشرات المواد الإعلامية على الجهود الحكوميّة التي بذلت للاستجابة في إعادة إصلاح الأراضي الزراعيّة وشقّ الطرق ومنح القروض وتقديم الغراس. وتناولت مواد تأثيرات القرارات والمشاريع المحليّة التي سعت لتحسين أحوال العاملين في الزراعة وتقديم الدعم لهم. أقيمت بعض معارض المنتجات الزراعيّة المحليّة ونالت بعض التغطيات الإعلاميّة. وشغل سوء الخدمات وتراجعها في كثير من الأرياف وأطراف المدن قسطاً وافراً من المواد الإعلاميّة. كما شغلت بعض التصريحات الإعلاميّة عن المواسم المختلفة وسائل الإعلام، فقد انخفضت نتاجات بعض المواسم دون أسباب واضحة. كما دعت وزارة الزراعة لمسار جديد في القطاع الزراعي السوري ليكون تشاركيّاً بين الحكومة والقطاع الخاص.

حلّ تالياً محور **القانون**، متقدّماً في هذا الثلث. شهد هذا الثلث نشاط تشريعي مُضاعف عن الشهور الماضية. وصدرت عدّة مراسيم وقوانين وعُدّلت تشريعات قديمة. وقد كان لهذا المراسيم والقوانين صدى إعلامي كبير، وخصوصاً ما يتصل منها بالحياة اليوميّة للمواطنين مثل قانون حماية المستهلك وقانون الاحوال المدنيّة الجديد وقانون البيوع العقاريّة وغيرها. كما أنّ إعفاء بعض الشرائح من مبالغ مترتّبة عليها لصالح المؤسسات العامّة حاز على بعض التغطيات الإعلامية.

جاء الاهتمام **بالصناعة** بعد القانون. تناولت المواد الإعلاميّة الصعوبات التي تعانيها المنشآت الصناعيّة وارتفاع أسعار المواد الأوليّة ومشاكل التصدير والاستيراد في ظلّ العقوبات على سورية. وحازت أحوال المدن الصناعيّة على بعض التغطيات. كما ركزت بعض الوسائل الإعلاميّة على بعض مهرجانات التسوّق المحليّة والتي كانت فرصة لعرض المنتجات وبيعها من الصناعيين إلى المستهلكين بشكل مباشر. واهتمّت بعض المواد برفع رأسمال المصرف الصناعي وتوقيعه لاتفاقيات جديدة بما يُسهّل عمليات إقراض الصناعيين والحرفيين.

حلّت موضوعات **السكن والإعمار** لاحقاً في التغطيات الإعلاميّة. وكان لقانون البيوع العقاريّة حصّة من التغطيات الإعلاميّة. وشملت التغطيات أيضاً أعمال مجالس المحافظات والمشاريع التنمويّة التي يتمّ إنجازها او تلك المتعثّرة. كما شملت جهود الحكومة في تخصيص مليارات لمشاريع تخدم عودة المهجرين والبنى التحتيّة من قبل وزارة الإدارة المحليّة. وتناولت المواد الإعلاميّة تغطيات لعزل بعض المسؤولين على خلفيّة مخالفات بناء، وحجب الثقة عن بعض المجالس البلديّة. مشاريع السكن الشبابي في المحافظات وردت في بعض التغطيات أيضاً. إلا أنّ ارتفاع الأسعار العقاريّة واستحالة شراء المنازل لعموم السوريين حاليّاً بقي الهمّ الأكبر الذي تناولته المواد الإعلاميّة في هذا المحور.

تراجع في هذا الثلث أيضاً التركيز على موضوعات **اللجوء والعودة**، رغم عقد مؤتمرات تناولت أوضاع اللاجئين. ولم تشهد عودة المهجرين أي تغييرات رغم إقرار بعض التسهيلات. كما أنّ المواد الإعلاميّة التي تتناول عادة اللاجئين في المخيمات قد تراجعت لأدنى مستوياتها رغم الصعوبات والتحديات الأمنيّة والاقتصادية والصحيّة المتزايدة.

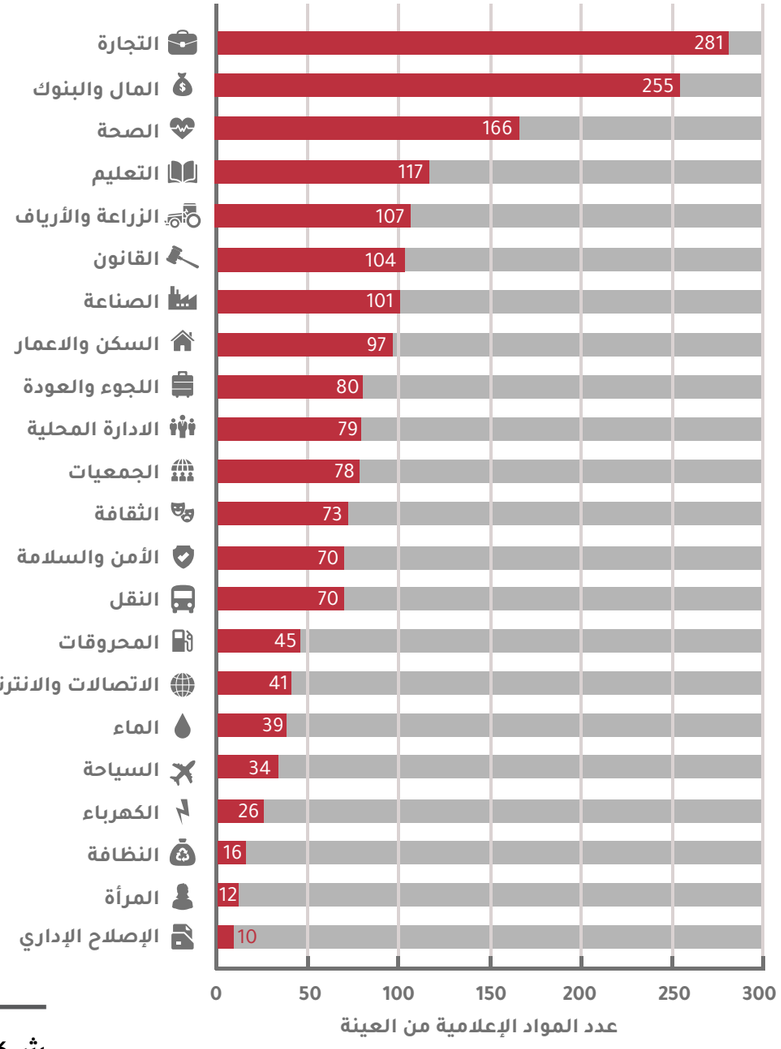

شكل 17: مستوى تغطية الإعلام الخاص للمواضيع التنموية بحسب القطاع في الثلث الأول من عام 2021

حلّت **الإدارة المحليّة** تالياً، ولحقتها **الجمعيات** وموضوعات **الثقافة والامن والسلامة**، فيما تراجع الحديث عن **النقل** رغم أزمات تأمين المحروقات، ومما لوحظ أيضاً تراجع الحديث عن **الكهرباء** لأدنى مستوياته إعلاميّاً على الرغم من المعاناة اليوميّة المستمرّة للسوريين في مختلف المناطق وتباين التقنين الذي دفع الوزارة لتوحيده ليُصبح متساوياً في مختلف المناطق.

تفاعلات المناطق

حظيت الجغرافيا السورية ككل بثلث التغطيات تقريباً في هذا الثلث. وتصدّرت كما العادة المواد الإعلاميّة التي تغطّي العاصمة دمشق، وتلاها التركيز على محافظة حلب، ثم إدلب وطرطوس في تركيز المواد الإعلاميّة على أحداث أو قرارات. أما التغطيات التي تناولت السوريين في الخارج أو سورية في المحافل الدولية فقد كانت محدودة جداً. وبقيت كل من الرقة والقنيطرة الأقل حظّاً بين المناطق التي تمّ التركيز عليها من قبل وسائل الإعلام السورية الخاصة التي تمّت دراستها.

من خلال مقارنة المواد الإعلامية المغطاة في الثلث الثالث من عام 2020 والثلث الأول من عام 2021، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **لا تزال موضوعات الاقتصاد والصحة تحظى بالاهتمام الأكبر قطاعياً**
- **زيادة في تغطية المواد المتعلقة بالتعليم والصناعة والقانون في هذا الثلث**

لماذا؟

ينظر إلى **التنمية المجتمعية** على أنها عملية طوعية ونتيجة نوعية، يطلقها المجتمع ويحفز الأطراف الأخرى على المشاركة فيها، لها مرتكز محلي ومنعكس وطني وعالمي في عالم متصل، وهي انتاج تراكمي، تكاملي، تشاركي من خلال تطوير وبناء قدرات الموارد والأصول المتوفرة في المجتمعات المحلية وربطها عبر العمل الجماعي المشترك، لتوليد الرأسمال المجتمعي، وتحسين نوعية الحياة فيزيائياً، اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، ثقافياً، بيئياً.

تتولد تلك العملية وتتطور ضمن **الحوامل التنموية**، التي تتنوع أشكالها من مبادرة إلى مشروع ريادي إلى مركز مجتمعي حتى تصل إلى مستوى مؤثر في صياغة السياسات العامة وصناعة السلام واستمراره، وهي بالتعريف فضاء تفاعلي لطاقة اجتماعية، مُحفزة للمبادرات والحوارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية، تركز على إطار الإدارة المحلية واستثمار الرأسمال المجتمعي المتولد ضمنها، من خلال رصد الموارد الموجودة (وتطوير قدراتها) بما فيها بناء فرق العمل، تحديد الإمكانات الكامنة، وفهم التحديات، بناء شبكات وآليات حل تؤسس لنظام مرن، يوازن تباين قدرة مكوناته ويطورها حسب الظروف المحيطة، تترابط لاحقاً تلك الفضاءات، وتحسن القدرة على التوقع والاستجابة من أجل نوعية حياة أفضل على المستوى المحلي، الوطني وأبعد.

من جهة أخرى، تعاني عملية إعادة التنمية عادة من فجوة بين البنى المحركة للتنمية (الحوامل التنموية المجتمعية) وآليات وأطر المراقبة والمحاسبة الممكنة، وتزداد أهمية رسم ملامح أولية لهذه الفجوة وبناء ورصد مؤشرات لها ضمن الظروف الحالية، لجهة تحسين عملية التشاركية وعدم إقصاء السوريين/ات، بل ومساعدتهم في إعادة ترتيب تموضعاتهم ضمن جهود تصالحية، ومعالجة التحديات المستمرة في التشكل على طول الطريق.

يلعب **الرصيد التنموي** المتشكل من خلال تفاعلات مكتملة أو ممكنة، دوراً أساسياً في بناء فهم لمكونات سلسلة القيمة للعملية التنموية، وذلك من مصادر بيانات متداولة بين أيدينا بشكل يومي، **وتحضير مساحات** مشتركة لعدد مستمر في التزايد من **الحوارات المجتمعية** علها تمتد لتشمل كل الأطراف الفاعلة، من المؤسسات الحكومية وبيروقراطيتها (الإيجابية والسلبية)، المجتمعات المحلية ورأسمالها المجتمعي(الواعي لنفسه أو قيد التشكل)، القطاع الخاص كلاعب اقتصادي بمسؤولية اجتماعية، والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بخبراتها وتحالفاتها التي بنتها ضمن المسموح في ظروف الحرب، والإعلام كأحد الشركاء الأساسيين لرصد الظواهر والفجوات وتطوير أدوات متنوعة لقياسها، و**تحديد عناوين ومناطق تدخل تنموية** ممكنة ولازمة في كل مرحلة من المراحل، وأخيراً قد تمنح العملية فرصة مقارنة ومقاربة للأوضاع بين المناطق واستعادة التوازن بالحد الأدنى على الأقل من حيث الجهود المجتمعية والدروس المستفادة.

إن مراكمة قياس هذا الرصيد التنموي بشكل دوري وتقديمه للأطراف الفاعلة، سيفتح مساحات لاستثماره بالشكل الفعال، وإعادة بناء سلاسل القيمة اللازمة له، سيكون مدخل جيد لتحسين نوعية الحوارات وبناء الحجج المساعدة لذلك. كما سيحسن من متوسط الذكاء المجتمعي للعملية التنموية، متجاوزاً عملية بناء المعرفة الذاتية والانتقال من أنا العارف إلى نحن العارفين، ويخرجنا من عملية الانتقادات قصيرة الأمد إلى عملية واعية قادرة على المناورة مع المتغيرات السريعة وتجاوز مخاطرها ولاسيما في بيئة تسيطر الحرب وتبعاتها على المحيط العام لمجتمعاتنا المحلية.

كما سيساهم في صياغة المصطلحات التي ستشكل الخطاب التنموي للمجتمع السوري في عملية إعادة التنمية، ويساعد على صياغة الفعل ضمن الواقع الاجتماعي القادر على التماهي مع تنوعاته، وسيؤسس لأنشطة ومبادرات تعتمد **الجدوى الاقتصادية المجتمعية**، وتعريف **الممول الوطني للعملية التنموية**، حتى الوصول إلى مكونات واضحة مترابطة ضمن **النظام الإيكولوجي التنموي الوطني**.

ماذا بعد؟

إن إبقاء الفرصة متاحة لبناء مجال حيوي مشترك للجميع، وزيادة قدرة الموارد وتحويلها إلى رأسمال مجتمعي سوري يلزمه استمرار المحاولة وتحسين الالتزام وتوسيع دائرة الشركاء في رصد وتشارك واستعمال البيانات المتوفرة، والحرص على النتائج النوعية والكمية لورشات العمل التفاعلية التنموية، وتقديم كشف حساب حول العملية التنموية بشكل دوري على مدار السنة.

إنّ «رصيد تنموي» مبادرة مفتوحة، ودعوة لتَشَارُك المعرفة وتبادلها، وهُنا دعوة حقيقية لمشاركتنا ملاحظاتكم واقتراحاتكم لإغناء المنتج وتطوير آليات التفكير فيه ليكون أكثر ذكاءً وأكثر وصولاً.

سنستقبلُ كل ما تودّون مشاركته على البريد الإلكتروني developmentassets@gmail.com كما يمكنكم التسجيل في القائمة البريدية لرصيد تنموي من خلال مراسلتنا لتصلكم الأعداد القادمة والتحديثات.

أيضاً للاطلاع على الأعداد السابقة والنسخ الحديثة بالعربية والإنجليزية عبر موقع رصيد تنموي www.developmentassets.org

رصيد تنموي: العدد الأول 2021: كانون الثاني - نيسان

www.developmentassets.org